وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية مؤسسة

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة اسمنت –تبسة–

من إعداد الطالبتين:

- نسرين رايس
- حنان حمزة

تحت إشراف الأستاذة

- حنان لعروق

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حجيلة خلدون	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
حنان لعروق	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
حسام مسعودي	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

شكر وعرفان

اللهم نعوذ بك من قلب لا يخشع وعين لا تدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له، أشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحنا إياهما طيلة هذا المشوار لإنجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من علمتنا أن الصبر جميل وأن النجاح غير مستحيل إلى من تستحق فعلا وسام الشرف، الأستاذ المشرفة على هذا العمل لعروق حنان، وأيضا من سيتحق فعلا الشكر والعرفان الدكتور جنينية عمر أطال الله عمره، وكذا الدكتور رفيق يوسفي، خلدون حجيلة، والأستاذ زرفاوي عبد الكريم.

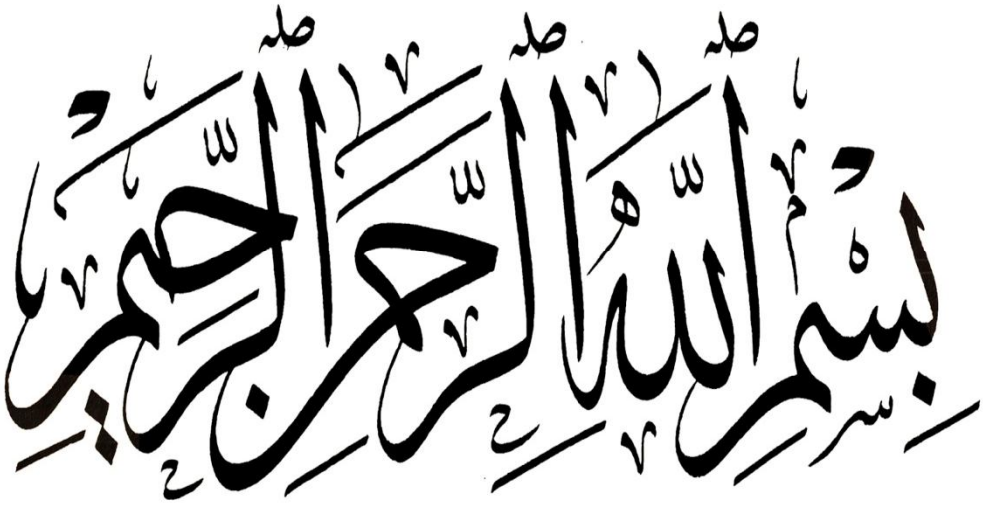
بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وعرفان	–
الفهرس	I- II
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
مقدمة	أ– ه
الفصل الأول: الجانب النظري لعملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق	05
المطلب الثالث: آليات وضع نظام التدقيق	08
المطلب الرابع: أنواع التدقيق	11
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي	14
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي	14
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	18
المطلب الثالث: آليات وضع نظام التدقيق الداخلي	23
المطلب الرابع: مراحل عملية التدقيق الداخلي	26
خاتمة الفصل	30
الفصل الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	33
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	33
المطلب الثاني:معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	37

المطلب الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي	40
المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	47
المبحث الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي	51
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي	51
المطلب الثاني: دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي	54
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي	55
خلاصة	59
الفصل الثالث: واقع التدقيق الداخلي و دوره في تحسين الأداء المالي لمؤسسة اسمنت تبسة	
تمهيد	61
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إسمنت – تبسة–	62
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	62
المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها	63
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	65
المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ومؤشرات التوازن المالي لمؤسسة اسمنت تبسة	67
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي من منظور مؤسسة اسمنت–تبسة–	67
المطلب الثاني: إعداد الميزانية المفصلة والمختصرة	70
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي	74
المطلب الرابع: التحليل بواسطة النسب المالية	76
خلاصة	79
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	88
الملاحق	–

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض جانب الأصول لمؤسسة اسمنت تبسة لفترة (2014-2015)	70
02	عرض جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الإسمنت فترة (2014- 2016)	71
03	مقارنة بين ميزانيات المالية المختصرة (2014- 2016)	72
04	نسب تطور الوضعية المالية لفترة (2014- 2015)	73
05	حسابات مؤشرات التوازن المالي (الوحدة:دج)	75
06	نسبة التمويل المديونية والاستقلالية للفترة(2014-2016)	76
07	نسبة لسيولة	77

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المبادئ الأساسية للتدقيق	8
02	تطور أهداف واهتمامات التدقيق الداخلي	21
03	المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي	23
04	المعايير الأساسية للتدقيق الداخلي	25

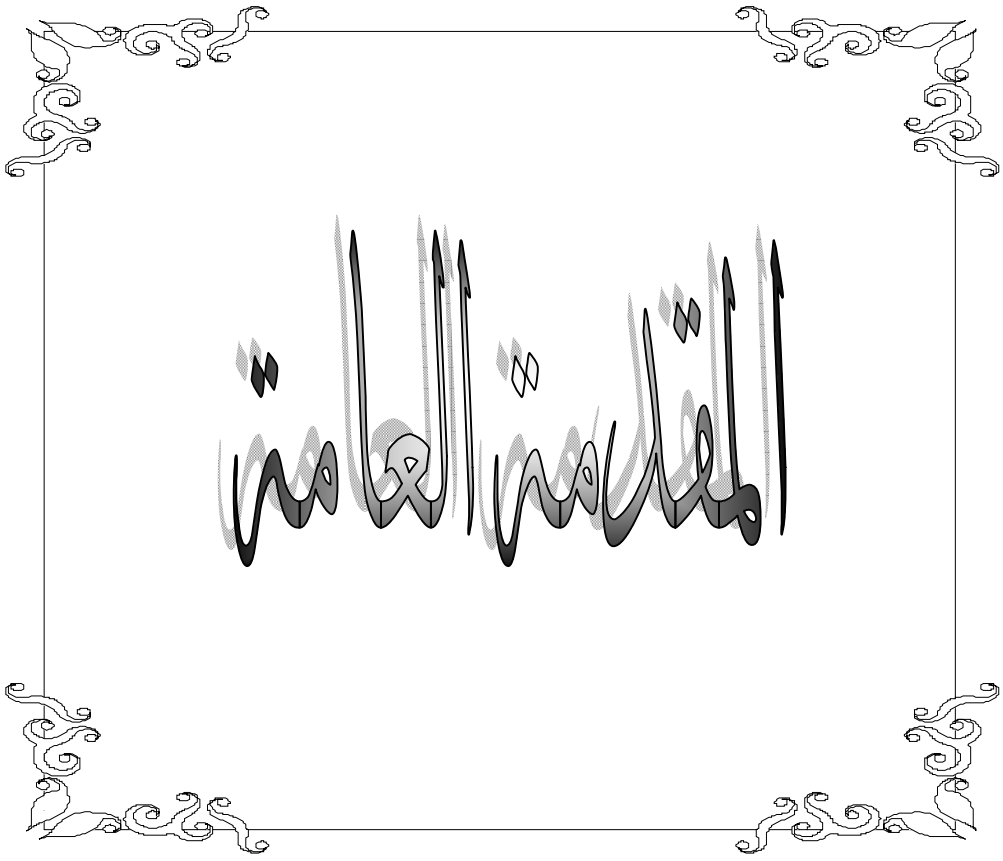
المقدمة العامة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي الكثير من التغيرات السريعة في كل مجالات الحياة الاقتصادية، وقد كانت المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص مستهدفة من هذه التغيرات، حيث أصبحت المؤسسة الاقتصادية تتميز في الوقت الحاضر بكبرها وتشعب وتعقد وظائفها. ومع كل هذه التطورات وتزايد التحديات العالمية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في عالم الأعمال توجب على المسيرين والمدراء إعطاء أهمية كبيرة لقيادة مؤسساتهم نحو تحقيق الأهداف المرغوبة بكفاءة وفعالية.

وهو ما أدى إلى الاهتمام أكثر بضرورة وجود أداة رقابية مستقلة عن الإدارة، تساعدها في القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال التحقق من دقة السجلات المحاسبية ومطابقتها للعمليات وتأكدها من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المنهجية، حيث أن الإدارة مهما أوتيت من مهارات وقدرات فلا يمكنها الإلمام بكافة النواحي المختلفة لنشاط المؤسسة إلى جانب تأخر نتائج التدقيق الخارجي والذي يقدم في نهاية كل سنة مالية، مما اضطرها للبحث عن خلية داخلية تقوم بالتدقيق داخلها، والذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره وظيفة إدارية يتم الاعتماد عليها من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة.

ظهر التدقيق الداخلي نتيجة حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى حماية ممتلكاتها وموجوداتها من التلاعب والغش، والعمل على اكتشاف الأخطاء وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم والتي هزت المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى البحث عن سبل ووسائل أخرى لتحقيق رقابة فعالة على أعمال تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة الاهتمام بعملية التدقيق الداخلي وتوسيع مجال عملها.

حيث يعتبر التدقيق الداخلي أداة تساعد في تزويد مختلف الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وذات مصداقية كبيرة، كما يعتبر أيضا أساسا في تطوير ونجاح المؤسسة في كل مجالاتها، وخاصة المالية منها، حيث يحتل موضوع الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسات الاقتصادية ومن طرف الباحثين والإداريين والمستثمرين بشكل متزايد، باعتباره السبيل الأهم للحفاظ على البقاء والاستمرار في حالة ما إذا كان مثاليا.

إذ أنه يعكس الوضعية المالية للمؤسسة ويمكن قياسه بالعديد من المؤشرات، كما أنه يتأثر كثيرا بالعديد من المتغيرات ذات التأثير الايجابي والسلبي وهذا ما جعل المؤسسات تسعى إلى تجنب نقاط الضعف في أدائها، والبحث عن أدوات تساهم في تحسين أدائها المالي.

ومن بين هذه الأدوات تم اختيار التدقيق الداخلي كوظيفة مهمة ووسيلة فعالة في تحسين الأداء المالي من أجل دراسته والتفصيل فيه أكثر في هذه المذكرة.

1- الإشكالية

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة و مؤسسة الاسمنت لولاية تبسة بصفة خاصة؟

2- الأسئلة الفرعية: يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وإلى ما يسعى داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- ما مفهوم الأداء المالي وفيما تتمثل أهم مؤشرات قياسه؟
- هل يؤثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية السليمة؟
- إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا في مؤسسة الاسمنت بتبسة؟

3- الفرضيات

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكن صياغة جملة من الفرضيات لتكوين إجابات مبدئية قبل التعمق في الدراسة.

- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية داخل المؤسسة الاقتصادية يسعى إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات؛
- يعتبر الأداء المالي الأداة العاكسة لنشاط المؤسسات حيث يقوم بقياس مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا؛
- للتدقيق الداخلي دور جوهري في تحسين الأداء المالي من خلال اتخاذ القرارات المالية الجيدة؛
- تظهر مساهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة في تحسين الأداء المالي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على الوظائف المؤثرة في الوظيفة المالية.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في كون التدقيق كوظيفة إدارية يحظى بأهمية بالغة في المؤسسات، وباعتبار التدقيق الداخلي أحد أنواعه؛ أصبح من أهم الوظائف التي تعمل المؤسسات على تخصيص قسم مستقل بذاته لدوره في تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص من خلال حساب الفجوة ما بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، كما أن الأداء المالي لا تقل قيمته عن قيمة التدقيق الداخلي، كونه عنصرا مؤثرا بصورة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية لأهميتها البالغة؛
- إظهار مفهوم الأداء المالي ومدى تأثره بعدة وظائف أخرى من بينها التدقيق الداخلي؛
- الوقوف على مدى تطبيق المعايير الإقليمية الجزائرية للتدقيق الداخلي ومساهمته من خلال دراسة حالة مؤسسة الاسمنت –تبسة–؛
- محاولة إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا.

7- حدود الدراسة

- **الحدود المكانية للدراسة:** مؤسسة الاسمنت –تبسة–
- **الحدود الزمانية للدراسة:** ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2016.

8- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة، هي نقص المعطيات والمعلومات، خاصة المؤتمرات والمقالات الصحفية، وكذا نقص في المراجع باللغة الأجنبية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تقارير التدقيق الداخلي.

9- أسباب اختيار الدراسة

تم اختيار هذا الموضوع من أجل البحث فيه ودراسته نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية تذكر فيما يلي:

- **الاعتبارات الموضوعية**
- الموضوع ذو علاقة بالتخصص.

- الحاجة الماسة في المؤسسات الجزائرية إلى هذا النوع من التدقيق نظرا لتواجده في بيئة أعمال مليئة بالمخاطر.
- التعمق في دراسة المتغيرين وإبراز أهميتهما ومدى تأثير كل منهما على الآخر.
- ارتفاع الفضائح والأزمات المالية التي هزت الكثير من مؤسسات الأعمال في العالم.
- **الاعتبارات الذاتية**

الرغبة الشخصية في التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي.

10- منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تمثل الجانب الوصفي في وصف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على عدة مراجع متنوعة من كتب ورسائل وأطروحات، و كذا المقالات و المؤتمرات و المجلات.

أما المنهج التحليلي فاعتمد لتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، ودراسة مؤشرات الأداء المالي لها بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف مؤسسة الاسمنت –تبسة–.

11- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

- يوسف سعيد يوسف المدلل، دورة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،2007، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

هدفت دراسة الباحث إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك من خلال التعمق في التدقيق الداخلي على عدة عناصر ذكرها في دراسته، وتوصل الباحث في ختام دراسته إلى ان هناك دورا ملموسا لوظيفة الدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وان هذا الدور يحتاج إلى التعزيز والتنمية.

- الدراسة الثانية:

- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،2009، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر.
وقفت الباحثة في دراستها على مدى إسهام إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور المراجعة المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها ان قيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد ان يكون في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية.

9- هيكل الدراسة

للإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي من خلال مبحثين، خصص المبحث الأول لدراسة وظيفة التدقيق بصفة عامة داخل المؤسسة الاقتصادية، والمبحث الثاني لدراسة ماهية وظيفة التدقيق الداخلي، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة الأداء المالي ومؤشراته من خلال مبحثين أيضا، تضمن المبحث الأول ماهية الأداء المالي وتقييمه من خلال مؤشراته، أما المبحث الثاني فتضمن مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي.

أما في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي تم إسقاط ما تم التطرق إليه في الفصلين الأول والثاني على المؤسسة محل الدراسة مؤسسة الاسمنت –تبسة–، حيث تم التطرق للتقديم العام للمؤسسة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناول التدقيق الداخلي ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، مع خاتمة عامة تضمنت مجموع النتائج المتوصل إليها مع بعض التوصيات التي نراها مناسبة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق والتدقيق الداخلي

تمهيد

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في الاقتصاد ككل باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي، ونظرا للبيئة المتغيرة والمملوءة بالمخاطر التي تعمل بها المؤسسة الاقتصادية وجب أن يكون عملها تحت رقابة شاملة ومختلفة وكان الدقيق أهمها، لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إتباع مجموعة من المعايير في تطبيقها للتدقيق، ويعتبر التدقيق الداخلي كنوع من أنواع التدقيق ذو أهمية بالغة كونه يعتبر رقابة ذاتية للمؤسسة على أعمالها.

ولتوضيح كل ما سبق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق

يلعب التدقيق دورا هاما في الدورة الاقتصادية فهو من المواضيع التي طرحت في جميع أنحاء العالم، كما يعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، فهو الذي يعطي ملخصا كاملا لمحتوى المعلومات التي تبين الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق

يعتمد اتخاذ قرارات سليمة وصائبة في الأوقات المناسبة على معلومات موثوق منها وصادقة، ولا شك أن التدقيق يلعب دورا هاما في اكتشاف الانحرافات باستعمال المؤشرات.

أولا: نشأة التدقيق

لقد نشأت مهنة التدقيق منذ القدم،إذ نجد أن الحضارات القديمة قد مارست هذه المهنة ولكن بأسماء وكيفيات تختلف على ما هو الحال عليه الآن، والغاية من هذه المهنة فرض الرقابة من طرف الزعماء ورؤساء القبائل أو الملاك على من يقوم بتحصيل أموالهم.

كما نجد أنه في العصر الإسلامي جعل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها وكان الغرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.[1].

وفي القرن السادس عشر من القرن العشرين، وتحديدا في إيطاليا ظهرت أول منظمة لمهنة تدقيق الحسابات، حيث تأسست كلية (روكسوناتي Roxonati) ومن ثم أصبحت العضوية لهذه الكلية شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم تلتها بعض الدول في مقدمتها بريطانيا حيث تم ممارسة هذه المهنة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر،ثم أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين في أواسط القرن التاسع عشر، وفي عام 1862م جاء قانون الشركات البريطانية،من أجل حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم لينص على وجوب وجود المدققين، وبعد بريطانيا ظهر التدقيق في فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم ألمانيا، وهكذا أصبحت شاملة لمعظم الدول إن لم يكن لجميع دول العالم بدون استثناء.

[1] – إيهاب نظمي، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى ، عمان، 2012، ص، 11.

أما في العالم العربي فقد كانت مصر هي السباقة في هذا المضمار، وفي بداية القرن العشرين وتحديدا عام 1909م صدر القانون رقم (1) الذي نظم مهنة تدقيق الحسابات، وفي عام 1946م تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين، ولقد تحولت الجمعية إلى نقابة في العام 1955م.

وفي عام 1958م أصدرت نقابة المحاسبين والمراجعين دستورا لهذه المهنة، وفي عام 1961م صدر قانون رقم (10) تحت اسم "قانون مزاولة تدقيق الحسابات".

أما في الأردن فقد صدر القانون رقم (12) عام 1964م "قانون الشركات الأردني" والذي جعل التدقيق إلزاميا لشركات المساهمة.

وفي عام 1985م صدر قانون رقم (32) تحت اسم "قانون مهنة تدقيق الحسابات في الأردن" الذي قام بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات بالشكل الصحيح، وأوجد كذلك جمعية مدققي الحسابات القانونيين أما قانون الشركات رقم (22) فكان عام 1997م[1].

ثانيا: تعريف التدقيق

– وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه: "إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"[2].

ركز التعريف على الطبيعة الإجرائية لعملية التدقيق والموضوعية في القيام بها.

– كما يعرف التدقيق على أنه: "علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية"[3].

نستنتج من هذا التعريف أن التدقيق له قواعد وأصول وأساليب وإجراءات يهتم بها.

– عرف التدقيق بأنه: "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمؤسسة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية"[4].

[1]– زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات ، دار البداية ناشرون وموزعون، طبعة أولى، عمان، 2010، ص ص، 12–14.

[2]– إيهاب نظمي، مرجع سابق، ص، 12.

[3]– غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار النشر والتوزيع،طبعة أولى، عمان، 2006، ص، 13.

[4]– أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث،دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2009، ص، 25.

من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق هو عملية فحص كل من المستندات، الدفاتر، والسجلات بطريقة موضوعية وحيادية لتقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب وإيصاله إلى الجهات المعنية لمطابقة البيانات المالية للمؤسسة والمعايير المحددة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق

يقودنا التطور التاريخي للتدقيق إلى التغير الكبير الذي أتى على تدقيق الحسابات من حيث الأهمية والأهداف التي تتمثل فيما يلي:

أولا: أهمية التدقيق

هناك فئات عديدة تعتمد على تقرير المدقق لاستخدامه في اتخاذ قرارات معينة كالعميل, الإدارة, البنوك ومؤسسات الحكومة وغيرها كالآتي:[1]

1- أهمية التدقيق للعميل

- يعتبر التدقيق بالنسبة للعميل مصدرا أساسيا للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية؛
- أساسا للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين؛
- أساسا لإقامة استثمارات إضافية عن طريق التحليل الاقتصادي لمركز العميل التمويلي؛
- أساسا لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة؛
- أساسا لتحديد سلامة المركز المالي للعميل.

2- أهمية التدقيق للإدارة

تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة، وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع.

3- أهمية التدقيق للدائنين والموردين

يعتمد الدائنين والموردين على تقرير المدقق لتحديد سلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

[1]- رأفت سلامة محمود، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،طبعة أولى، عمان، 2011، ص ص، 26-29.

4- أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى

يلعب التدقيق دورا مهما بالنسبة للبنوك في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها.

5- أهمية التدقيق للمؤسسات الحكومية

تعتمد المؤسسات الحكومية على القوائم المالية وتقرير المدقق للتخطيط، المتابعة، الإشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، وتأكيد التزامها بالتعليمات والإجراءات والتوجيهات، أو عدم الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها.

6- أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد

ازداد اهتمام رجال الاقتصاد بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

7- أهمية التدقيق لنقابات العمال

تعتمد نقابات العمال على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمد في مفاوضاتها مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور.

8- أهمية التدقيق لمصلحة الضرائب

تعتمد مصلحة الضرائب على الحسابات والقوائم المالية المعتمدة لتقليل الإجراءات الروتينية وحصولها على الكشف الضريبي في الوقت المناسب وسرعة تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.

9- أهمية التدقيق في تخصيص الموارد

يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي تزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاءة والتي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة.

10- أهمية التدقيق في الاقتصاد القومي

يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماته وأهميته للفئات السابقة الذكر، فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات

لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة.

ثانيا: أهداف التدقيق

1- الأهداف التقليدية

تتضمن الأهداف التقليدية الأهداف التالية:[1]

1-1- أهداف رئيسية

- التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة.

1-2- أهداف فرعية (ثانوية)

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش والتلاعب في الحسابات؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.

2- الأهداف الحديثة أو المتطورة

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

[1]- سامي محمد الوقاد، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان، 2010،ص ص، 23-24.

المطلب الثالث: آليات وضع نظام التدقيق

أولا: مبادئ التدقيق: يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): المبادئ الأساسية للتدقيق

المبادئ الأساسية للتدقيق

- **الأمانة والتجرد والاستقلال**
  - يجدر بالمدقق أن يكون مستقيما وأمينا ومخلصا في عمله المهني
  - كما عليه أن يحافظ على تجرده وأن يكون استقلاله حقيقة.
- **السرية**
  - يجدر بالمدقق أن يحافظ على المعلومات التي تتوفر له أثناء
- **المهارات والكفاءة**
  - يجدر بالمدقق أن يبذل العناية المهنية الكافية في تنفيذ عمله وإعداد تقريره.
  - يجب أن تتوفر في المدقق الكفاءة العلمية والمهارة المتخصصة والمعرفة الفنية.
- **العمل الذي ينجزه الآخرون**
  - يعتبر المدقق مسؤولا عن إبداء رأيه حول المعلومات المالية.
  - يجدر بالمدقق أن يوجه ويراجع أعمال مساعديه ويشرف عليهم.
- **التوثيق**
  - يجدر بالمدقق أن يوثق كافة المواضيع والقرائن التي تدعم إنجازات الدقيق وفقا للمبادئ الأساسية للتدقيق.
- **التخطيط**
  - يجب على المدقق أن يخطط عمله بصورة تمكنه من إنجازه بكفاءة وفي الوقت المناسب.
  - تحديد درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي.
  - تنسيق العمل الذي سيتم تنفيذه.
- **قرائن التدقيق**
  - يجب على المدقق عند تنفيذه الإجراءات والالتزامات أن يحصل على قرائن كافية.
  - تمثل إجراءات الجوهرية باختيارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال ودقة وصحة البيانات التي يقدمها نظام المحاسبة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:سعود كايد: تدقيق الحسابات، دار زهوان للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012، ص: 24-26.

ثانيا: معايير التدقيق

لقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AI CPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) قائمة بمعايير التدقيق، حيث تم تبويبها في ثلاثة مجموعات رئيسية وهي:

- **المجموعة الأولى:** المعايير العامة (الشخصية)؛
- **المجموعة الثانية:** معايير العمل الميداني؛
- **المجموعة الثالثة:** معايير إعداد التقرير.

وقد تضمنت هذه المجموعات عشرة معايير تجسد المبادئ السابقة، نوضحها بإيجاز على النحو التالي:[1]

1- المعايير العامة (الشخصية)

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي القائم بعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقارير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي، وتتكون المعايير العامة (الشخصية) من:

1-1- المعيار الأول: التدريب والكفاءة

وهو يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة، ويتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لابد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب، وينقسم هذا المعيار إلى:

- التأهيل العلمي أو الدراسي؛
- التأهيل العملي أو الخبرة المهنية؛
- الربط بين التأهيل العلمي ومتطلبات الأداء المهني.

1-2- المعيار الثاني: الاستقلال (الحياد)

لكي تصل مهنة التدقيق إلى درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية التي يتم تدقيقها يجب أن تتوفر بعض المعايير الأساسية التي تدعم هذه المهنة[2].

[1]- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2012، ص، 53.

[2]- غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص، 38-39.

1-3- المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة

وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله[1].

2- معايير العمل الميداني

وترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية التدقيق والإجراءات الفنية، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد حجم الاختبارات، وتتضمن هذه المجموعة ثلاثة معايير هي:

2-1- المعيار الأول: الإشراف والتخطيط

يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم، ويرتكز هذا المعيار عموما على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المدقق الخارجي، وتوقيت القيام بالتدقيق، وتوقيت تنفيذ إجراءات التدقيق.

2-2- المعيار الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعته، توقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها، ويمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة.

2-3- المعيار الثالث: كفاية أدلة وقرائن الإثبات

يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في البيانات المالية محل التدقيق.

3- معايير إعداد التقرير

ترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي للمدقق، وتشتمل هذه المجموعة أربعة معايير هي:

3-1- المعيار الأول: إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت البيانات المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما[2].

1- غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ، ص، 41.

2- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص ص ، 54-56.

3-2- المعيار الثاني: الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة عليها.

3-3- المعيار الثالث: الإفصاح الكافي

ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير التدقيق يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا.

3-4- المعيار الرابع: التعبير عن رأي المدقق

يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المدقق عن رأيه في القوائم المالية ككل أو على رأيه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها ويمكن تصنيف عملية التدقيق حسب عدة معايير وهي كالتالي:[1]

1- أنواع التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق

1-1- تدقيق كامل

بموجب هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات بنسبة 100% وهو ما يحصل في المشاريع الصغيرة وما يسمى تدقيقا كاملا تفصيليا، وقد تطور التدقيق الكامل مع توسع المشاريع والمؤسسات الصغيرة إلى ما يسمى تدقيقا كاملا اختياريا.

1-2- تدقيق جزئي

يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي تعهد إليه بتدقيقها فقط، كفحص مخزون السلع، ولا يعطي المدقق رأي فني حول القوائم المالية في هذا النوع من التدقيق.

2- أنواع التدقيق من حيث التوقيت الذي يتم به التدقيق

2-1- تدقيق مستمر

يقوم المدقق بهذا النوع من التدقيق بشكل مستمر من خلال زيارات متعددة للمؤسسة من خلال خطة وبرنامج تدقيق شامل.

---

[1]- من اعداد الطالبتين بالاعتماد على،

- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص، 53.
- إيهاب نظمي، مرجع سابق، ص، 23-24.
- سعود كايد، مرجع سابق، ص ص ، 14-16.

2-2- تدقيق نهائي

في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بإنجاز الأعمال التدقيقية في نهاية السنة المالية، حيث يقوم بإقفال ملاحظاته وإجراء التسويات الجردية اللازمة، ثم يقوم بإعداد الحسابات الختامية وإبداء الرأي حول البيانات المالية.

3- أنواع التدقيق من حيث درجة الإلزام

3-1- تدقيق إلزامي

حيث يلزم القانون المؤسسات بتعيين مدقق حسابات يقوم على تدقيق حساباتها، ويصادق على حساباتها الختامية وقوائمها المالية.

3-2- تدقيق اختياري

تدقيق لا يلزم به أي قانون يطلبه أصحاب المؤسسة وقد يكون كاملا أو جزئيا.

4- أنواع التدقيق من حيث درجة شمولية التدقيق ومدى مسؤولية المدقق

4-1- تدقيق عادي

الهدف منه التأكد من مدى صحة القوائم المالية ومدى دلالة نتيجة الأعمال والمركز المالي، مع إبداء رأي فني محايد، وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن أي تقصير أو إهمال عن ممارسة عمله المهني.

4-2- تدقيق لغرض معين

الغرض منه البحث عن حقيقة معينة أو نتيجة معينة يستهدفها الفحص ويكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادي، مثال على ذلك فحص الدفاتر بهدف اكتشاف الغش أو الاختلاس أو تحديد قيمة الشهرة أو تحديد قيمة السهم.

5- أنواع التدقيق من حيث هدف التدقيق

5-1- التدقيق المالي

هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر المالية الخاصة بالمؤسسات بهدف الخروج برأي فني محايد ويشمل الفحص والتقرير والتحقق.

5-2- التدقيق الإداري

القصد منه تدقيق النواحي الإدارية والتأكد أن الإدارة تسير بالمؤسسة لتحقيق أقصى منفعة وعائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

5-3- تدقيق الأهداف

يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة الموضوعة سلفا قد تحققت فعلا والهدف من هذا التدقيق تحسين الأداء.

5-4- تدقيق قانوني

يقصد به التأكد من تطبيق النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها الحكومات المختلفة وكذلك مدى تقيد المؤسسة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي.

5-5- تدقيق اجتماعي

بعد أن أصبح من أهداف التدقيق تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسات، ظهر هذا النوع من التدقيق للتأكد من قيام المشروع بهذا الواجب.

6- أنواع التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق

6-1- تدقيق خارجي

تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المؤسسة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية، وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة ماليةمعينة.

6-2- تدقيق داخلي

وهو التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة من أجل حماية أموال المؤسسة وتحقيق أهداف الإدارة، من أجل تحقيق إنتاجية أكبر والالتزام بسياسة الإدارة.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

اعتبر البعض أن التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المالية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية، حيث سيحتوي هذا المبحث على معلومات أكثر تفصيلا فيما يخص التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

لقد مر التدقيق الداخلي بعمليات تطور متلاحقة،أدت بدرجة أساسية الى توسيع نطاقه بشكل سمح له بالمشاركة بشكل أكبر في خدمة المؤسسة التي يكون موجودا ضمنها.

أولا: نشأة وتطور التدقيق الداخلي

يرى المؤرخون أن ظهور التدقيق الداخلي يعود إلى أكثر من ستة آلاف سنة مضت،حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية للتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منطقة الشرق الأدنى، وبدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي يزداد في أوروبا في القرن الثامن عشر ميلادي نتيجة ظهور حالات كثيرة للغش، حيث اقتصرت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن أدى النمو المتواصل في أنشطة الأعمال،وكبر حجم المؤسسات وتعقد العمليات التي تقوم بها، إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهور الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية وكفاءة، وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، وحماية الأصول، التحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وما تحتوي عليه من بيانات، تقييم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، وكفاءة العاملين فيها إذ ترتب على ذلك الاعتراف بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية تمتد إلى كل الجوانب المالية والتشغيلية في المؤسسة واتسع نطاق استخدامها وأصبحت تستخدم كأداة لفحص تقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل المعلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وانعكس هذا التطور الملحوظ للتدقيق على شكل برنامج للمراجعة. فكما هو معروف أن هذا البرنامج في السنوات الأولى لظهور التدقيق كان يرتكز على تدقيق العمليات المحاسبية

والمالية، لكن بعدما تم توسيع نطاق التدقيق، أصبح هذا البرنامج يتضمن تقييم نواحي النشاطات الأخرى.

إن الزيادة في حالات الفشل وإفلاس المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ففي الأربعينات من القرن السابق، أدى إلى ضرورة الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة تكون لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض منها، حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام .1941 وذلك بغرض تطوير التدقيق الداخلي كمهنة يعترف بها، وأدى إنشاء فروع عديدة لهذا المعهد في عدد كبير من الدول الى انتشار ضرورة تطوير التدقيق الداخلي الذي أصبح يمارس كوظيفة تتوافر لها مقوماتها من وجود معايير مهنية لممارستها، ترخيص بمزاولتها وقواعد السلوك المهني التي يجب الالتزام بها، مع ضرورة التعليم والتطوير المستمر لممارسي المهنة .

نلاحظ من خلال هذا التطور التاريخي للتدقيق الداخلي أن هذا الأخير له ما يؤهله من المقومات ان يلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار، وعلى جميع المستويات وخاصة الإدارة العليا[1].

وبحلول عام 1957م حتى عام 1971م تم توسيع نطاق بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو كبير ليشتمل على عدد كبير من الخدمات المقدمة للإدارة مثل مراجعة وتقييم سلامة وكفاية أدوات الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية، والتحقق من مطابقة الأصول للواقع الفعلي وحمايتها من الخسارة، ليتم اعتماد معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بصفة رسمية في عام 1978م، التي استهدفت ما يلي:[2]

- المساهمة في توصيل دور نطاق وأهداف التدقيق الداخلي للآخرين؛
- توحيد مهنة التدقيق الداخلي عبر العالم؛
- وضع أساس للقياس الثابت لعمليات التدقيق الداخلي؛
- وضع آلية يتم من خلالها الاعتراف الكامل بالتدقيق الداخلي كمهنة.

وفي وقتنا الراهن أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية، فقد ابتدأ بنطاق ومجال ضيق يقتصر على تدقيق القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادي.

---

[1]– أحمد نقاز، مقدم عبيرات، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار، مجلة الأكاديمية العربية، الدنمارك، العدد 2، 2007، ص ص، 76.

[2]–أحمد حلمي جمعة ، ادراك الادارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي و تأثيره على دور المدقق الداخلي ، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي السنوي الثالث، جامعة الزيتونة ، الاردن ، 29/27أفريل 2004، ص ، 09.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ: 1988/01/12م الذي ينص على أنه: "يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"[1]، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن"[2].

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

1- تعريف التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي من طرف مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا على أنه: "تدقيق للأعمال والسجلات، يتم داخل المشروع بصفة مستمرة، وأحيانا بواسطة موظفين يعينوا لهذا الغرض، ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المشروعات المختلفة، وقد يمتد خصوصا في المشروعات الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية بطبيعتها"[3].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يبرز عملية التدقيق الداخلي على أنها مجموعة إجراءات يقوم بها موظفون معينون وتختلف هذه الإجراءات باختلاف حجم وطبيعة المشروعات.

كما عرفه آخرون على أنه: "يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية"[4].

يركز التعريف على الجهة القائمة بعملية التدقيق وذلك من أجل تحقيق أهداف الإدارة المرسومة مسبقا.

وعرف التدقيق الداخلي أيضا: "أنه نشاط مستقل وهادف يعطي المؤسسة تأمينا حول درجة كفاءة العمليات فيها، ويعطي نصائح لتحسين هذه الكفاءة ويساهم في إنتاج قيمة مضافة، ويساعد المؤسسة في

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني، القانون 88-01، الصادر بتاريخ، 12 جانفي 1988م، ص، 109.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد العشرون، القانون 91-01، الصادر بتاريخ، 27 أفريل 1991م، ص، 112.

[3]- سعود كايد، مرجع سابق، ص، 150.

[4]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2010، عمان ، ص، 30.

بلوغ أهدافها وتقييمها عن طريق عملية منظمة وممنهجة، وهذا المسار لإدارة الأخطار والتحكم فيها وتسييرها في المؤسسة، ويعطي هذا المسار الداخلي بدائل لزيادة الكفاءة[1]."

يلخص هذا التعريف أن التدقيق هو عملية منظمة وممنهجة، تهدف إلى إدارة الأخطار، من أجل إيجاد بدائل لزيادة الكفاءة.

ويعرف أيضا التدقيق الداخلي بأنه: "عملية تحليل وتقييم لفعالية باقي العمليات في المؤسسة، كما أنه يغطي كافة وظائف المؤسسة، الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، المالية والمحاسبية"[2].

يوضح هذا التعريف نطاق التدقيق الداخلي فهو عملية تقييمية لكل وظائف المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للتدقيق الداخلي كما يلي:

التدقيق الداخلي يعتبر مجموعة من الإجراءات تعنى بتدقيق السجلات والأعمال، يقوم به مجموعة من الموظفين المتخصصين في هذا الموضوع، أو إدارة مستقلة داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك من أجل حماية ممتلكات المؤسسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها المرسومة مسبقا وتساعد في تجسيد مفاهيم أخرى لإدارة المخاطر.

[1]- Pierre schick, .Jacques . V,olivier.B.P, Audit interne et référentiels de risques, Dunod, Paris, 2010, P ،23.

[2]- Mokhtar Belaiboud, Pratique de l'audit,Beril éditions, Alger, 2011, P ،10.

2- خصائص التدقيق الداخلي

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص من التعاريف السابقة أهمها:[1]

2-1- التدقيق الداخلي وظيفة شاملة: تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف حيث تنصب على كل وظائف المؤسسات بهدف خدمة الإدارة.

2-2- التدقيق الداخلي وظيفة دورية: حيث تخضع لها مختلف الوحدات والمصالح لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

2-3- الاستقلالية: رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المدقق أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

إضافة إلى عدة خصائص أخرى متمثلة في:

- التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية؛
- التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة؛
- التدقيق الداخلي يسعى لترشيد القرارات بالإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

لقد شغل التدقيق الداخلي حيزا هاما في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب مساهمته الكبيرة في تحسين وضعية المؤسسة، من خلال كشف الأخطاء والعمل على تصحيحها.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

يحقق وجود إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي مجموعة من الفوائد، يمكن إيجازها كما يلي:

1- تجنب التكاليف المرتفعة التي يتطلبها تنفيذ مراجعة مستمرة من قبل المدققين الخارجيين حيث أن وجود إدارة للتدقيق الداخلي تقوم بعملها بالشكل الصحيح، يقلل إلى حد كبير من عمل المدقق الخارجي ويختصر وقت هذا الأخير وتكاليفه؛

2- كون المدققين الداخليين يطلعون على جميع الأعمال باعتبارهم مستخدمين بشكل دائم لدى المؤسسة، فإن عملهم هذا يسمح لهم بالتعامل مع كافة المستويات في المشروع؛

---

[1]- سعاد شدرى معمر، دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص، 54.

3- يحقق التدقيق الداخلي إعداد تقارير متعددة تنفذ بدقة وكفاءة بالغتين من قبل الدوائر المحاسبية المختلفة بناء على طلب الإدارة؛

4- يؤكد على مراقبة مستمرة لأنظمة الضبط الداخلي والتطبيق التفصيلي لطرق التدقيق الأصولية؛

5- يمكن الإدارة من تدريب موظفيها المستقبليين وفق معرفة تفصيلية للأعمال والتي تمكنهم من دراسة المشكلات مهما كان نوعها وتوفر لهم الإمكانية في المقارنة الانتقادية للتقنيات والأنظمة والتعليمات التي يتطلب وضعها في التنفيذ.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

مع أن الهدف الرئيسي لوحدة التدقيق الداخلي في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم إلا أن المدققين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تدقيق وتقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المشروع وإجراءاته؛
- حماية أصول المشروع؛
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع؛
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا؛
- تحديد مدى التزام المشروع بالمتطلبات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي؛
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
- التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الخارجي؛
- المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.

وبصفة عامة يمكن تركيز هدفي التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- هدف الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من:

[1]- مدونة صالح القرار للعلوم المالية و الادارية، ينظر الرابط، https ،//sqarra.wordpress.com/inaudit

- سياسات المؤسسة؛
- الإجراءات المحاسبية؛
- نظم الضبط الداخلي؛
- سجلات المؤسسة؛
- قيم المؤسسة؛
- أنشطة التشغيل.

2- هدف البناء

ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح الفحص والمطابقةو تقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المراجع أو المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية إلى:[1]

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة؛
- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول، واقتراح بتطوير وتحسين الأداء.

إن الأهداف السابقة لم تظهر منذ بداية ظهور التدقيق، وإنما تطورت عبر الزمن، والشكل الموالي يوضح تطور أهداف واهتمامات التدقيق الداخلي:[2]

[1]- عبد الفتاح محمد حصن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص، 209.

[2]- Pierre schick, .Jacques .Op-cit, P. 15.

الشكل رقم (02): تطور أهداف واهتمامات التدقيق الداخلي

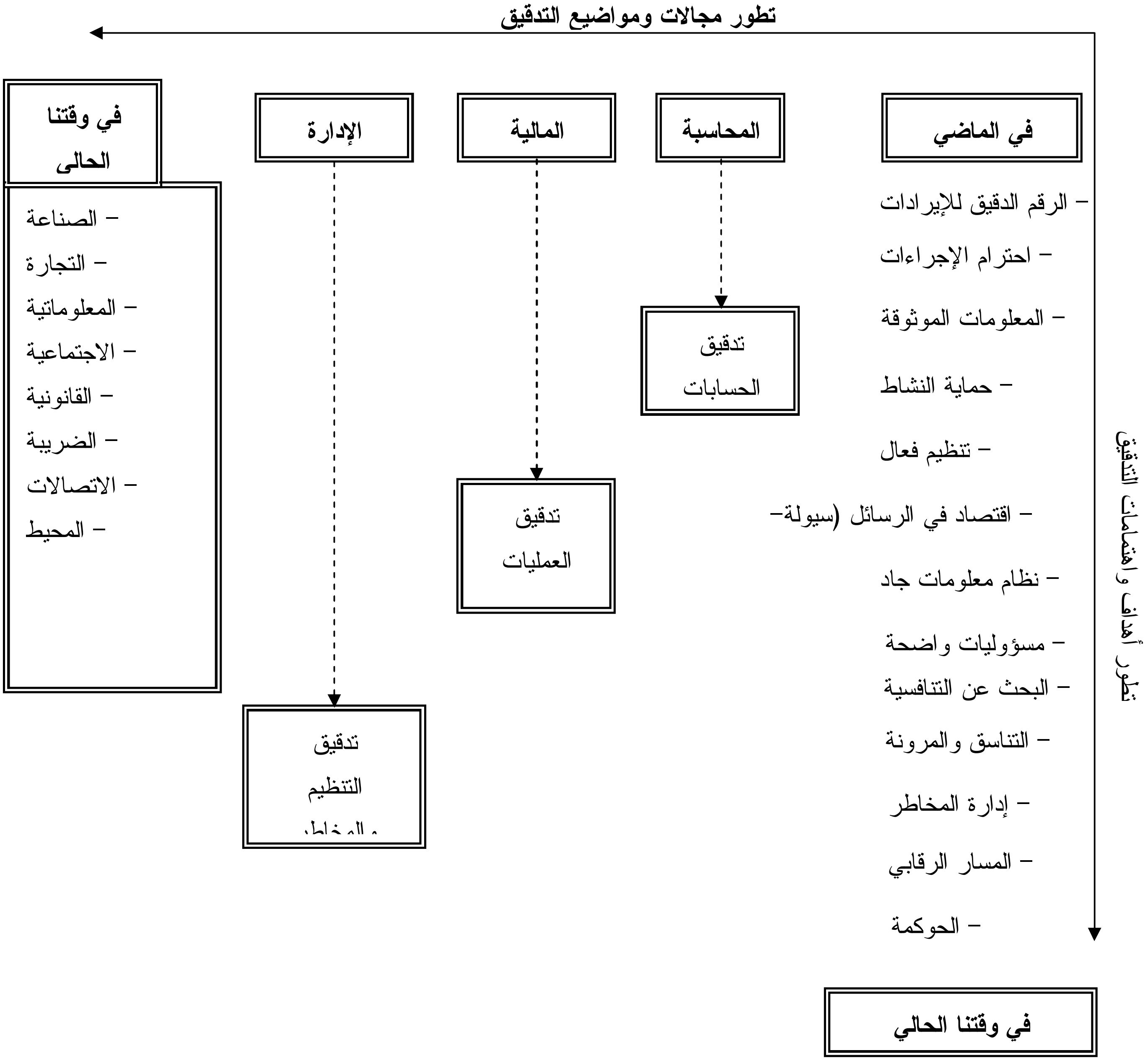

ثالثا: دور التدقيق الداخلي في المؤسسة

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها من خلال تحديد الأهداف المنوطة بها وذلك من خلال:[1]

---

[1]- محمد فلاق، ورقة بحثية حول التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الإيزو 9001، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص، 7.

- **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:** تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمانا معقول بأن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها.

- **قابلية المعلومات للاعتماد عليها:** يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة، وأن تقدم في الوقت المناسب حتى يتسنى للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

- **حماية الأصول:** يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة تعداد الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

- **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية:** يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي المؤسسة يقومون بالمطلوب منهم من إتباع السياسات، الخطط، الإجراءات، الأنظمة، والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد الأسباب .

- **الوصول إلى الأهداف والغايات:** إن وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من مسؤولية الإدارة العليا ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، والتأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

- **منع واكتشاف الغش والاحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش وعليه ليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف فاعلية الرقابة الداخلية، عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

المطلب الثالث: آليات وضع نظام التدقيق الداخلي

لابد أن لمهمة التدقيق الداخلي مبادئ وقواعد تقوم عليها، مثله مثل بقية الوظائف الموجودة في المؤسسة، وتتحدد باعتماد مجموعة من المعايير، كما يوجد له عدة أنواع وأوجه.

أولا: مبادئ التدقيق الداخلي

وضع معهد المدققين الداخليين دليلا جديدا لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية واثنتي عشر قاعدة سلوكية يمكن تناولها على النحو الآتي:

الشكل رقم (03): المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي

المبادئ الأساسية للتدقيق

النزاهة

1- القيام بأداء أعمالهم بأمانة واجتهاد ومسؤولية؛
2- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقا للمتطلبات القانونية والمهنية؛
3-عدم الاشتراك في أية أعمال أو أنشطة غير معروفة؛
4- احترام أهداف المؤسسة الأخلاقية والمشروعة والمساهمة في تحقيقها.

الموضوعية

-5 عدم المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف من قدراتهم على أداء أعمالهم، ويشمل ذلك الأنشطة والعلاقات التي تتعارض مع مصلحة المؤسسة التي يعمل فيها؛
6- يجب على المدققين الداخليين عدم قبول أي شيء من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التي يعملون فيها؛
7- يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل

السرية

8- يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء القيام بواجباتهم؛
9- عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض مع القانون ويضر بالأهداف المشروعة والأخلاقية للمؤسسة.

الكفاءة المهنية

10- يجب على المدققين الداخليين أن يؤدوا خدماتهم بالخبرة والمعرفة والمهارة اللازمة؛
11- يجب على المدققين الداخليين أن يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي بما يتماشى مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
12- يجب على المدققين الداخليين أن يعملوا على تحسين كفاءاتهم وفعالية وجودة خدماتهم

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:أحمد حلمي جمعة: المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث،دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2009، ص:47.

ثانيا: أركان التدقيق الداخلي

من أجل استكمال عملية التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها وتنفيذها بالنهج الصحيح يجب توفر مجموعة من عناصر وأركان تتمثل فيما يلي:[1]

1- الفحص والتدقيق: يعتبر الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حولالتأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

- الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا؛
- التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية (مدين، دائن)؛
- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية أو الرئيسية للتدقيق.

2- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها.

3- الالتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العالمين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.

4- التقييم: ويتمثل هذا الركن في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

- مدى كفاءة وفعالية السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف؛
- يكون هذا التقييم بهدف:
  - ترشيد الموارد مستقبلا؛
  - تطوير وتحسين مستوى الأداء في المشروع.

5- التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن ما يلي:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها؛
- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات؛

[1]- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص ص، 129- 131.

- التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة لحل المشاكل؛

- بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات وأداء وملاحظات وتحفظات.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي

والمتمثلة في المعايير الخمسة التالية:

الشكل رقم (03): المعايير الأساسية للتدقيق الداخلي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:السيد محمد: المراجعة والرقابة المالية (المعايير والقواعد)، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، طبعة أولى، مصر، 2008، ص ص: 147-150.

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بعدة أنواع نذكرها فيما يلي:[1]

1- التدقيق الداخلي المالي

هو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى، وبالتالي التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، والهدف منه هو إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

2- التدقيق الداخلي التشغيلي

يعتبر التدقيق التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي حيث كان وليدا للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، ويطلق عليه أيضا المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويسعى هذا النوع إلى فحص وتقييم أعمال المؤسسة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك وفق خطة معدة مسبقا ومتفق عليها من الجهات العليا في المؤسسة، فهو بمثابة فحص شامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وفقا لطريقة القياس المحدد ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية.

حيث يهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية.

3- تدقيق المهام الخاصة

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي.

المطلب الرابع: مراحل عملية التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر لها، ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل كامل وفعال، وتتكون

---

[1]- كمال محمد سعيد النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،منشورة، محاسبة و تمويل،الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2009، ص ص، 22-24.

مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة التحضير للمهمة، مرحلة تنفيذ المهمة(العمل الميداني للمهمة)، مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة)[1].

أولا: مرحلة التحضير

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيرا جيدا حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها وهذه المرحلة في حد ذاتها تتم وفق مراحل فرعية مرتبة كالآتي:

1- الأمر بالمهمة: يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف قسم التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا.

2- خطة التقرب: بعد أن يقوم المدقق بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها، ومن خلال المعلومات التي قام بتجميعها بعد انطلاقه، فإنه يقوم بإعداد خطة التقرب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.

3- جدول القوى والضعف: هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة ومبررة ملاحظات أو وجهة نظر المدقق حول كل ما قام بدراسته، فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي.

4- التقرير التوجيهي: يعرف التقرير التوجيهي أسس وحدود تحقيق مهمة التدقيق الداخلي، ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف المدققين والتدقيق، فاختيار اتجاه مهمة التدقيق يكون انطلاقا من جدول القوى والضعف الذي ينتج في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون ممضى من طرف مسؤول أو مشرف التدقيق.

5- برنامج التحقيق: يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق، موجه للتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين

---

[1]- لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة،تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص، 77.

وتعريفها، وذلك للتحقق منها، ومن حقيقة نقاط القوة والضعف، فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة ومدى تأثير نقاط الضعف.

ثانيا: مرحلة تنفيذ المهمة

تعتبر هذه المرحلة بمثابة انطلاقة رسمية لعملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية نعددها فيما يلي:[1]

1- تخطيط عمل التدقيق: يعمل تخطيط عمل التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها.

2- ورقة التغطية: وهي وثيقة تعطي في نفس الوقت وصفا لطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

3- ورقة إبراز وتحليل المشاكل: ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يجدها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كليا، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه الأوراق وللمهمة ككل، كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الذي واجهه، وكذلك الحلول المقترحة له، أما في حالة عدم وجود مشكل يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

ثالثا: مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة)

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى الإدارة العليا أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي:[2]

1- هيكل التقرير: يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية، فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساسا لتحضير التقرير النهائي للمهمة.

---

[1]- لطفي شعباني، مرجع سابق، ص ص، 80-81.

[2]- المرجع نفسه، ص، 81.

2- الاجتماع النهائي أو الإقفال: يجتمع المشتركين في الاجتماع النهائي لمهمة التدقيق للاستماع إلى النتائج التي تم التوصل إليها.

3- تقرير التدقيق الداخلي: بعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات والأنشطة المختلفة وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية، ونواحي عدم الالتزام بالقوانين والأنشطة والتعليمات وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق مستقبلا كل التوصيات، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثقال النص كالجداول، النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها.

خاتمة الفصل

أصبح التدقيق ذو أهمية بالغة في وقتنا الحالي، باعتبارها وسيلة للحذر، وباعتبار أن التدقيق الداخلي نوع من أنواعه فقد حظي مؤخرا باهتمام أيضا من قبل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل محاربة الغش والأخطاء المهنية بالخضوع إلى مجموعة من المعايير التي تحكمه وتنظم عملية سيره.

الفصل الثاني

أهمية التدقيق الداخلي

في تقييم الأداء المالي

تمهيد

يعتمد نجاح المؤسسة الاقتصادية على أدائها الجيد والفعال، من خلال تأثير نظام الرقابة عليه وخاصة على أدائها المالي، حيث يمكن قياسه وتقديره بالاعتماد على التدقيق الداخلي كأداة رقابية فعالة، حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في كشف الثغرات الموجودة في الأداء المالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف الأداء المالي، من خلال تقرير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.
- ❖ المبحث الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف الأنواع فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، متطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها المالي وذلك من أجل تحديد خططها المستقبلية.

كما يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، حيث يقوم الأداء المالي على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي لهذه الأخيرة.

المطلب الأول:تعريف الأداء المالي

يحتل الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في معظم المؤسسات، حيث يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة وتمكينها من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، ومدى تحقيقها بالوسائل المتاحة لديها، فهي بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها بكل أنواعه التجاري الإنتاجي، البشري وأدائها المالي.

أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه: "هو النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، لذلك فهو يعبر على قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية، البشرية، التكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح من مستثمرين، عملاء، موظفين، موردين، الحكومة والمجتمع ككل"[1].

1- تعريف الأداء المالي

أما الأداء المالي فيعرف على أنه: " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، وهو الدافع الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"[1].

[1]-وصفي عبد الكريم الكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان،2011، ص، 27.

يوضح هذا التعريف أن الأداء المالي يستخدم مؤشرات مالية معينة تقيس مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، كما أنه عامل أساسي في توفير الموارد المالية وأداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما يعرفه Miller and Doss على أنه: "التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة وأنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة"[1].

يظهر من هذا التعريف أن الأداء المالي هو مرآة عاكسة لأعمال المؤسسة من خلال مقاييس مالية.

ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها، أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".[2]

يوضح هذا التعريف أن تسيير الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تسيير ممتلكاتها تسييرا جيدا على المدى القصير والطويل.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يمثل مرآة عاكسة لأداء المؤسسات وانجازاتها، حيث يوضح ويحدد مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وإمكانياتها بالشكل الأمثل والذي يوصلها إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف في هذه الأخيرة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد

---

[1]- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الاسهم، دار الحامد للنشر و التوزيع،اطبعة أولى،2010،عمان، ص، 45.

[2]- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان،القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25)، السنة الثامنة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، ص 235.

[3]- دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي منظور المحاكاة المالية، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص، 304.

الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقى الضوء على الجوانب التالية:

– تقييم ربحية المؤسسة، تقييم سيولة المؤسسة، تقييم تطور نشاط المؤسسة، تقييم مديونية المؤسسة تقييم تطور توزيعات المؤسسات وتقييم تطور حجم المؤسسة[1].

ثالثا: أهداف الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال في أهداف عديدة ومنها: السيولة واليسر المالي، التوازن المالي، المردودية وإنشاء القيمة توازن.

1– السيولة واليسر المالي

تقيس السيولة قدرة المؤسسة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل وبسرعة الأصول المتداولة، المخزونات والقيمة قابلة التحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم مقدرتها على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات وذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها وبأصحاب الحقوق وبعملاء المؤسسة أيضا.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة ويتمثل في مقدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط والطويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.[2]

2– التوازن المالي

وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ومنه فإن رأس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة –رأس المال مضافا إليه الديون الطويلة الأجل والمتوسطة–، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى

[1]– عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001–2002، ص ص35.

[2] – عادل عشي، المرجع السابق، ص، 36.

تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ،ومما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير؛
- تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

3- الربحية والمردودية

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية بمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال الخاص وهو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

أما الربحية فهي نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات تقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح[1].

4- إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المستثمرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون الى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبين بأن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة[2].

[1]- منير عوادي، دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال (2010-2013)،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية والبورصات، بسكرة، 2015، ص، 73.

[2]- عادل عشي، مرجع سابق، ص، 37.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وتوضح ما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

أولا: معايير الأداء المالي[1]

1- المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

2- المعايير القطاعية (الصناعية)

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية لمؤسسات مساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة هذه الأنشطة.

وهذه المعايير تعتمد على مؤشرات يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، أي وضع مؤشرات ومعايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على الوضع المالي للمؤسسة.

3- المعايير المطلقة

وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم القبول بالمعايير المطلقة في التحليل المالي، إلا أن هناك بعض النسب المالية التي لا تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

4- المعايير المستهدفة

هي المعايير التي تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجية والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية

[1]– سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ، 39-40.

ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، هذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم العناصر والعوامل المؤثرة على الأداء المالي داخلها.

1- العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص بالاتي:[1]

1-1-الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات فنجد التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات والتمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

1-2- المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذه،

[1] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص، 48-49.

وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه يعبر عن مدى تحقيق العاملين مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

1-3- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا تلبية طلبات المستهلك وفقا للمواصفات التي يرغبها، بالإضافة إلى الإنتاج المستمر وبدفعات كبيرة أيضا.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك راجع لكون التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه الأخيرة التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

1-4- الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلي صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا لأنه قد يشكل عائقا لأدائها حيث أنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا بحيث كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها.

2- العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكنها فقط أن تتوقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:[1]

التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات،حيث أن التكنولوجيا عنصر متجدد باستمرار وتعتبر عنصرا مؤثرا؛

القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، حيث أن المؤسسة تعمل في محيط منظم ومقنن يحكمها ويوجهها؛

السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها،و تظهر أهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة،"فالنسبة المالية أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".

وتعرف أيضا: "النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من ارقام القوائم المالية احدهما في البسط والاخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا"[2].

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات (النسب المالية) في مجال الأداء المالي نذكر أهمها:

أولا: مؤشرات السيولة[3]

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية، تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، إن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة مخاطرتها المالية.

---

[1] – بن خروب جليلة، دو ر المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ودراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات kanaghaz(2005-2008)،مذكرة صمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص ص، 78- 79.

[2]– مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص، 127.

[3]– محمد على إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان، 2013، ص ص، 78-79.

1- نسبة التداول

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي،أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وبكلمة أخرى أن تكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا لضمان استمرار النشاط[1].

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة السيولة

ولغرض تلافي عيوب نسبة التداول باعتبار العناصر المكونة لها تضم حسابات بطيئة التحول إلى نقد، يتم إعداد نسبة السيولة التي تظهر إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على الموجودات المتداولة السريعة التحويل إلى نقد، ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصاريف المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- النسبة السريعة أو الفورية

تقيس النسبة السريعة المؤسسة قصيرة الأجل.

ثانيا: مؤشرات الرافعة المالية

تبين مؤشرات الرافعة المالية مقدارا من الأموال المقترضة التي اعتمدتها المؤسسة، إلى جانب أموال الملكية لتمويل موجوداتها ويفترض أن يترتب على استخدام هذا التمويل، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية.[2]

[1]- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل لصناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ، 72

[2]محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص، 80-82.

1- نسبة المديونية (الاقتراض)

تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بالاقتراض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المؤسسة مولت بالاقتراض نسبة إلى التمويل الممتلك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية في حالة تعرض المؤسسة لصعوبات كما أن نسبة المديونية العالمية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للمؤسسة، وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسبة الديون/حق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين. إذ تحصل المؤسسة على موجوداتها ومن الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة بتسديد التزاماتها.

$$\text{نسبة الديون إلى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{حق الملكية}}$$

3- مضاعف الملكية

تكمل هذه النسبة التحليل للنسبتين السابقتين ويتبين ذلك من طريق حسابها وكما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

4- نسبة تغطية الأرباح للفوائد

تقيس هذه النسبة المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة لمواجهة كلفة الفوائد المحققة خلال العام، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني قدرة المشروع على دفع الفوائد للمزيد من الديون، لأن هذا الارتفاع يرفع درجة الثقة لدى المقرضين، وتخدم هذه النسبة الدائنين بالأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أو من حملة السندات.

ثالثا: مؤشرات الكفاءة التشغيلية (النشاط)[1]

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها، وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في العمليات بكفاية الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل.

1- دوران الحسابات المدينة

يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدنية خلال السنة والدوران العالي للحسابات المدنية يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدنية إلى نقد، كما يعبر عن سياسة ائتمانية متشددة.

$$\text{دوران الحسابات المدنية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الحسابات المدنية}}$$

2- معدل فترة التحصيل

يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة في نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان، فهذا يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدنية.

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{دوران الحسابات المدنية}}$$

3- دوران المخزون

يقيس هذا المؤشر المالي كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون فارتفاع الدوران يدل على ممارسات بيع ممتازة، وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة إلا أن ارتفاع الدوران كذلك فيه مشاكل حيث يحمل المؤسسة كلف نفاذ البضاعة والمواد، وهذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة المخزون، أما انخفاض المخزون فيدل على احتفاظ المؤسسة بمخزون فائض أو متقادم، وأن نوع الصناعة له دور هام في دوران المخزون.

$$\text{دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص، 83-84.

4- دوران الموجودات الثابتة

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في دوران الموجودات الثابتة، فإذا كان مرتفعا فانه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من تصريفه في السوق[1].

$$\text{دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

5- دوران مجموع الموجودات

وهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات في توليد المبيعات، وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة تدل على ارتفاع كفاءة الإدارة مع مراعاة استخدام نسبة معيارية للمقارنة[2].

$$\text{دوران مجموعة الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

رابعا: نسبة الربحية التشغيلية[3]

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، فهي تقيس مجموع كل النسب السابقة التي تم تناولها في جوانب معينة من أداء المؤسسة، فنسب الربحية توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات، الموجودات، وحق الملكية، والأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية، التمويلية والتشغيلية.

1- نسبة هامش صافي الدخل (الربح)

وتعبر عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف.

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سابق، ص، 86.

[2]- دريد تحامل آل شيب، مرجع سابق، ص، 97.

[3]- محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سابق، ص، 86.

2- معدل العائد على الاستثمار

ويسمى كذلك معدل العائد على الموجودات، ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتبحث المؤسسات دائما عن الزيادة في العائد على الاستثمار، إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية[1].

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- معدل العائد على حق الملكية

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل منخفض بالقروض.

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

خامسا: مؤشرات السوق المالية

وتسمى مؤشرات السوق المالية بنسب التقييم، وتعتبر هذه النسب ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحللي الأوراق المالية، لمصارف الاستثمار وحتى للدائنين، فحملة الأسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير أداء المؤسسة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في أسهم المؤسسة.

1- ربحية السهم الواحد

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتحققة خلال فترة إعداد الأرباح، وتعد مقياس للأداء الكلي للمؤسسة.

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص، 88-90.

2- نسبة السعر إلى ربحية السهم الواحد[1]

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعدا لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات.

$$\text{نسبة السعر إلى الربحية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق المالي}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

3- القيمة الدفترية للسهم

تقيس القيمة الدفترية للسهم القيمة التاريخية لذلك الجزء من موجودات (استثمارات) المؤسسة الذي جرى تمويله بأموال الملكية.

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

4- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

5- المقسوم النقدي للسهم

يقيس الأرباح الموزعة للسهم من صافي الدخل الجاري المتحقق عن استثمار المالكين في أسهم المؤسسة، وتعكس الأرباح الموزعة للسهم أداء أرباح المؤسسة وسياسة الإدارة في توزيع تلك الأرباح.

6- نسبة توزيع الأرباح

يهم المستثمر معرفة النمو في الأرباح الموزعة مستقبلا، ويمكن أن يتعرف على ذلك من خلال نسبة توزيع الأرباح.

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص، 90-95.

7- عائد المقسوم

هي نسبة المقسوم الذي يحصل عليه المساهمون نسبة إلى السعر الجاري للسهم في السوق المالية، فعائد المقسوم هو جزء من العائد الكلي للسهم والجزء الآخر من العائد الكلي للسهم هو الزيادة في سعر السهم[1].

$$\text{عائد المقسوم} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{السعر الحالي للسهم في السوق المالية}}$$

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة، فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص وتحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة أدائها المالي.

أولا: أساسيات تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية أي الأصول المطلوبات، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي..الخ، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد متانة مركزها المالي"[2].

2- أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي إلى جملة من الأهداف أهمها:[3]

- توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛
- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة؛

---

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص، 95-97.

[2]- شريف غياط، مهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية –دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)، (2011-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 24(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفةالجزائر، ص، 140.

[3]- شريف غياط، مهري عبد المالك، المرجع السابق، ص، 140.

- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي؛

-يساعد الأداء على خلق نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها؛

- تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

3- خطوات عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء في الخطوات التالية:[1]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي والتوزيعات ويتم إعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن ضعفالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛

-وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات والتعامل معها ومعالجتها.

ثانيا: مصادر المعلومات لعملية تقييم الأداء المالي

كما سبق الذكر فإن أول خطوة من خطوات تقييم الأداء هي مرحلة الحصول على المعلومات فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط أن تكون المعلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، وتقسم مصادر المعلومات كما يلي:

1- المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة الاقتصادية على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:[2]

---

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص، 51-52.

[2]- منير عوادي، مرجع سابق، ص ص، 70-71.

1-1- المعلومات العامة

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

1-2- المعلومات القطاعية

تقوم بعض الهيئات القطاعية المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بقطاع معين، ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجتمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات الاقتصادية المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت، لكن هذا النوع من المعلومات غائب في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة.

2- المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما، في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق:[1]

2-1- الميزانية

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية، هي الميزانية المحاسبية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء المالي.

وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدام هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن محدد عادة ما يكون في نهاية السنة. وترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعيها المعنوية والمالية وتليها

[1]- عادل عشي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتوجات تامة..)، وفي أسفل الأموال نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض سندات المساهمة، والأموال الجاهزة كالبنك وصندوق...).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازلية حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا في إعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة استعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى، والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخدامات يشكل نظرة وقراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية.

2-2- جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة أو لتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات:

الهامش الإجمالي: حيث ينتج عنه الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

القيمة المضافة: وهي القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية. وتحسب بالعلاقة الآتية: القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة – (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات).

نتيجة الاستغلال: وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه كمايلي نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم+ مصاريف مالية+ مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات).

نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

2-3- الملاحق

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حساب النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تتمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات (المكملة) أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

يساهم التدقيق الداخلي في كشف الثغرات الموجودة في الأداء المالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحقيق لأهداف الأداء المالي، من خلال تقرير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين في المؤسسة.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي

لتحقيق أهداف الأداء المالي يجب على المؤسسة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية وهذا ما تتكفل به عملية التدقيق الداخلي عن طريق الحماية والبناء.

أولا: التدقيق الداخلي عن طريق الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل الأجل:[1]

- التأكد من الموائمة بين القياس، السياسات، الخطط والإجراءات؛
- حماية أصول المؤسسة؛
- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسدلة.

[1]- سعودي مبروك رياض، مرجع سابق، ص ص، 39-40.

1- التأكد من الموائمة بين القياس، السياسات، الخطط والإجراءات

عند وضع المؤسسة للأهداف التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسيات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك التحديد الجيد المخطط من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

2- حماية أصول المؤسسة

تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعدها في عملية الإنتاج (المباني، المخزونات، معدات وأدوات...إلخ)، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة والحفاظ على سلامة تلك الأصول المادية.

2- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة

تعتمد الرقابة الداخلية على دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.

ثانيا: التدقيق الداخلي عن طريق البناء

يمثل التدقيق الداخلي على أنه وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل إتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص، مراجعة، تحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أي يتم تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المدقق الداخلي بمايلي:[1]

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات، الإجراءات والخطط والموضوعة؛
- التحقق من حماية الأصول؛
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي.

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبو المدقق الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل التدقيق الداخلي مدى الالتزام؛

[1]- سعودي مبروك رياض،، مرجع سابق، ص ص، 40-41.

- مدخل التدقيق الداخلي للعمليات.

1- مدخل التدقيق الداخلي لمدى الالتزام

تهدف عملية التدقيق من هذا المدخل إلى التحقق إذا ما كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، ويتم هذا التدقيق من خلال ثلاث مستويات هي:

1-1- مستوى التحقق

بموجب هذا المستوى يبحث المدقق عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يدققها، ويحرص المدقق هنا على جمع معلومات عن أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:

- شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك؛
- رسائل وأجوبة المدينين والدائنين؛
- إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

1-2- مستوى التدقيق المستندي

يعتمد المدقق في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجب اتباعها في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المدقق أكثر من السجلات، الدفاتر والوثائق[1].

1-3- مستوى تدقيق النظم

يركز المدقق وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض مع الأهداف.

2- مدخل تدقيق العمليات

يسعى المدقق في تدقيقه للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت إرتفاع كفاية العمليات وفعالية السياسات، الإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات وبشكل أساسي فإن هذا التدقيق يشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتبع المدقق الداخلي في تدقيق العمليات مستويين لتحقيق غايات التدقيق وهما:

[1]- سعودي مبروك رياض، مرجع سابق، ص ص، 41-42.

2-1- المستوى التنظيمي

يركز المدقق الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياته وأنشطته لتدقيقه، تحليله وتقييمه، ويشمل فحصه تدقيق الأهداف، الخطط، الأساليب وإجراءات هذه الوحدة، لكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

2-2- المستوى التوظيفي

يتبع المدقق الداخلي في هذا المستوى أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في انجازاته أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المدقق أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء والبيع وإصدار الأوراق المالية.

المطلب الثاني: دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي

يعد تقرير المدقق الداخلي من آخر خطوات مهمة التدقيق تقريبا في المؤسسة الاقتصادية، وحتى يكون التقرير مرآة عاكسة لوضعية المؤسسة الفعلية يجب أن يقوم المدقق الداخلي بوظيفته على أكمل وجه وأن يتحلى بالنزاهة ويتصف بالكفاءة والموضوعية، أي أن يبدي رأيه الفعلي بشكل محايد، دون التحيز لأحد الأطراف على حساب الآخر، وذلك لمساعدة الجهات التي سيرفع لها التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار كل التوصيات والاقتراحات ومحاولة تصحيح ما تم الكشف عنه.

حيث يمكن تعريف التقرير على أنه: " عرض لمعلومات جديدة أو تحديد لقرار أتخذ في الماضي وتوصية باتخاذ قرار مستقبلا".

كما أن للتقرير معايير تقيد المدقق الداخلي يجب عليه اعتمادها عند إعداده للتقرير النهائي أهمها:

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال عملية التدقيق؛
- لا بد من مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب؛
- لا بد من إدراج تحسينات مستقبلية وتوصيات بالعملي التصحيحي اللازم ضمن التقرير؛
- يجب أن تعرض التقارير الغرض، النطاق والنتائج؛
- على مدير التدقيق الداخلي أن يفحص ويقيم التقرير قبل إصداره؛
- يجب أن تتصف التقارير بالموضوعية، الوضوح والاختصار.

كما أن تصميم تقرير المدقق الداخلي يتأثر بعدة خصائص أهمها:

المنفعة: حيث يجب أن يحقق التقرير هدفا معينا في خدمة الإدارة، ولابد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر، مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات الملائمة.

الشكل الملائم: لابد أن تكون التقارير واضحة، سهلة القراءة والفهم، بالإضافة إلى الثبات حيث من اللازم أن تعد التقارير ضمن ثلاث مراحل: مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها في المرحلة النهائية، والمرحلة الثانية والتي تكون بالتزامن مع عملية التدقيق الداخلي، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول.[1]

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة ومنسقة ومرتبة.

بعدما يقوم المدقق الداخلي بكل الخطوات من تدقيق وفحص وكذا تقييم لنظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به، ويكون موجها لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات، فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الإثبات.

حيث أن المدقق الداخلي من خلال هذا التقرير يسعى إلى الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا والتأثير على عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إبداء رأيه من خلال التوصيات اللازمة لتطوير إجراءات العمل ونقل المعلومات والأفكار وتبادلها، ومن ثم تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء مهمة التدقيق الداخلي.

وعليه فمن خلال تقرير التدقيق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالمصداقية والموثوقية، وهذا ما يؤثر ويؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة، وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان مع المؤسسات المماثلة، باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، أو مقارنة المؤسسة بنفسها بسنوات سبقت السنة الحالية.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي

تمثل عملية اتخاذ القرار المالي جانبا هاما في العملية الإدارية، بحيث أصبحت مبنية على أسلوب علمي حتى تكون القرارات أكثر دقة، وتساهم في حل المشاكل الإدارية.

---

[1]– قسيمة إكرام، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماس بسكرة–مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،منشورة،تخصص فحص محاسبي، جامعة خيضر بسكرة 2015/ 2016، ص ص، 58– 59.

أولا: تعريف وأنواع القرار المالي

1- تعريف القرار المالي

"هو اختيار بديل من بدائل كثيرة، من اجل الوصول إلى هدف وحل مشكلة وانتهاز فرصة".

2- تعريف اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

"هي مجمل الإجراءات والخطوات والأسس التي تعمل بطريقة علمية دقيقة وتحليلها لتشغيل البدائل الممكنة، من أجل تحقيق هدف معين، بحيث يترتب على هذه العملية البديل الأمثل وهو القرار الذي يخدم المؤسسة الاقتصادية"[1].

3- أنواع القرارات المالية

تتمثل أنواع القرارات المالية في:[2]

أ- قرار الاستثمار

هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.

ب- قرارا التمويل

هو القرار متعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها.

ج- قرار توزيع الأرباح

تتضمن سياسة توزيع الأرباح لتحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين، والأرباح التي سيتم دفعها على شكل أسهم كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في سير عملية اتخاذ القرار المالي

هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار، والتي سوف يتم التطرق لها بالتفصيل مع الوقوف على أهمية التدقيق الداخلي في كل مرحلة من هذه المراحل.

1- تحديد المشكلة

إن تحديد المشكلة يساعد على القيام بتحليل نوع المشكل لإيجاد الحل المناسب لها، ويكمن دور المدقق الداخلي في هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار، كونه يكشف عن الانحرافات والأخطاء

---

[1]- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون،طبعة أولى، عمان، 2010، ص ص، 21-29.

[2]- المرجع نفسه، ص ص، 21-29.

ويدرجها في تقريره لتظهر بذلك في شكل مشكلات على الأطراف المعنية حلها وأخذها بعين الاعتبار وذلك لاتخاذ القرار الأنسب.

كما أن عملية اتخاذ أي قرار أصلها وجود مشكلة وبالتالي هي أهم شيء حيث بوجودها يكون هناك حاجة لصنع القرار، ولكن في نفس الوقت يجب التأكيد على أهمية الأهداف، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وحجم المشكلة.

2- إيجاد البدائل

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرار أن يكون هناك مشكلة تتطلب حالة معينة، وأن يكون أكثر من حل، أي حلول متعددة تطرح للنقاش، ومن بين هذه البدائل توصيات واقتراحات المدقق الداخلي المدرجة أيضا في تقريره، ويتم دراستها وتقويمها حتى اختيار الحل الأفضل الأكثر ملائمة، مع العلم أن لكل بديل عيوبا ومزايا.

تعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها، لحل مشكلة محل القرار[1].

3- تقييم البدائل

عندما يتضح للمدير البدائل المتاحة وجب بعد ذلك أن يقوم بتقويم كل بديل في النقاط التالية:

-إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة؛

- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد، السرعة والإتقان؛

- أثار تنفيذ البديل على العمل داخل المؤسسة أو خارجها في المجتمع ككل؛

- الآثار النفسية والاجتماعية للبديل؛

- مناسبة الوقت والظروف لتبنى هذا البديل.

ومن الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثة البيانات التي يجب أن يحاط بها، ومن أهمها تقرير المدقق الداخلي، وعلى مدى وصول هذه المعلومات في الوقت المناسب قبل إصدار القرار[2].

[1]- أحمد نقاز، مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص، 14-15.

[2]- هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012، ص، 189.

4- الاختيار بين البدائل

تتم مقارنة البدائل من حيث المزايا والعيوب ثم اختيار البدائل الأفضل والأحسن طبقا للنواحي التي ذكرت في مرحلة التقييم، ويتوقف الاختيار على كفاءة وقوة شخصية متخذ القرار، وقدرته على التصرف السليم، وحالته النفسية والظروف المحيطة بالعمل، ويتطلب هذا خبرة ودراسة علمية، ولكن لا يمكن للمدقق الداخلي في هذه المرحلة التدخل في القرار الذي يراه الطرف المعني مناسبا.

5- تنفيذ القرار المالي

بعدما حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع ولنجاح عملية تنفيذ القرار المالي لا بد من توفر بعض الشروط من أهمها ما يلي:[1]

- أن يكون القرار قابلا للتنفيذ للإمكانيات الموجودة؛
- أن يلقي القرار حماسا ومساندة وتأييدا من قبل المنفذين؛
- أن يكون القرار واضحا للأهداف التي يسعى لتحقيقها؛
- أن يرفع القرار معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم علاقة به.

6- المتابعة والتقييم

إن المؤسسة الفعالة تقوم بالقياس الدوري لتبلغ عن النتاج التي يتم التوصل إليها ومقارنتها بالنتائج التي كان يرجى تحقيقها، فإن وجد انحراف وجب إجراء بعض التغيرات التي تكفل تحقيق التوازن، ومن هنا يتضح مدى أهمية تحديد الأهداف والتي بموجبها يتم التقييم وبالتالي التدقيق، وفي حالة عدم توافق النتائج المطلوبة يجب إحداث بعض التغيرات ربما في البديل الذي تم اختياره، أو في مراحل تنفيذه أو حتى إعادة صياغة أو تغيير الأحداث لو وجد أنه من غير الممكن تحقيقها.

وفي هذه الحالة يجب إعادة صياغة نسق صنع القرار بالكامل وتصحيح مساراته أي حتى يتسنى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا في هذه الخطوة بالذات ليزداد أهمية دور التدقيق الداخلي في جميع المراحل أو الخطوات السابقة من تحديد المشكلة ثم البدائل الأمثل، هذا من شأنه أن يجعل قسم التدقيق يسهر على التطبيق الجيد لهذا القرار، وتعمل على توريد المعلومات الوافية حول هذه القرارات المتخذة، حيث نستنتج من كل هذه الخطوات أن التدقيق الداخلي له دورا رئيسيا في كل خطوة.

[1]- أحمد نقاز، مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص، 17-20.

خلاصة

يعمل التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية على تحسين الأداء المالي بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تحقيق أهداف مهمة التدقيق الداخلي، وتوصيات المدقق الداخلي التي يتضمنها التقرير، والتي تؤدي في النهاية إلى المساهمة في تحديد القرارات الأنسب والأمثل من أجل تطبيقها.

الفصل الثالث:

واقع التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي لمؤسسة اسمنت تبسة

تمهيد

أولت الجزائراهتماما خاصا لصناعة الاسمنت نظرا لأهميتها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية ، باعتبارها وسيلة ضرورية لقيام هياكل المشاريع التنموية، حيث تم اختيار مؤسسة اسمنت تبسة كونها من أهم المؤسسات الوطنية المشكلة للنسيج الصناعي في قطاع الصناعة، ولتكتمل صورة الدراسة النظرية تم إدراج هذا الفصل ضمن هذه الدراسة، من أجل توضيح مدى مساهمة التدقيق الداخلي فعليا في تحسين الأداء المالي داخل مؤسسة اسمنت تبسة، وطبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إسمنت – تبسة–

تعتبر صناعة الاسمنت من أهم الصناعات الوطنية، وخاصة في الدول النامية، باعتبارها وسيلة ضرورية لقيام هياكل المشاريع التنموية، وتعد شركة اسمنت تبسة من أبرز المؤسسات على المستوى الجهوي التي تعمل على تغطية احتياجات المنطقة من منتوجها وبجودة عالية، وبهدف التعرف أكثر على هذه المؤسسة فقد تم التعرض لها من خلال ما يلي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

مؤسسة إسمنت تبسة هي مؤسسة عمومية اقتصادية متفرعة عن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق والغرب، تأسست بتاريخ 29 نوفمبر 1993 تحت اسم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق– مصنع الماء الأبيض– ثم انفصلت عن هذه الأخيرة لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها برأس مال اجتماعي مقدر 800.000.000 دخ، ينقسم إلى 8000 سهم قيمة كل منه 100.000 دج وكانت المساهمات من رأس المال الابتدائي 200.000.00 دج على النحو التالي:

- ERCE مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق بـــ :1200 سهم أي بنسبة 60 % ؛
- ERCO مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغرب بـــ : 400 سهم أي بنسبة 20% ؛
- ECDE مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشلف بـــ :400 سهم أي بنسبة 20%؛
- بينما الباقي كان على شكل قرض من– BED – البنك الخارجي الجزائري.

للإشارة فإن مشروع إنجاز هذه المؤسسة هو أحد برامج المخطط الرباعي الرابع (80/67) للتنمية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 وذلك تحت إشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء.

– **التعريف بالمصنع:** يقع مصنع الاسمنت–تبسة– بدائرة الماء الأبيض، يشغل مساحة 32 هكتارا، حيث يتكون من سلسلة إنتاجية قدرتها 525 ألف طن يوميا من الاسمنت، والمصنع مجهز بتكنولوجيا حديثة، ومعدات ونظم المراقبة، التشغيل، الصيانة، التسيير، ومجهز بحاسوب الكتروني يوفر قيادة أوتوماتيكية، كما يتوفر على تجهيزات إنتاج موزعة ومتسلسلة ومتماشية وفقا لطبيعة الإنتاجية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن مدة إنشاء المصنع هي حوالي 67 شهرا أي خمس سنوات و7 أشهر من يوم البناء 1990/02/25 إلى غاية 1995/02/11 تاريخ نهاية الأشغال

وكانت انطلاقة المشروع كالآتي:

1994/10/11: تاريخ إشعال الفرن؛

1994/10/14: تاريخ الحصول على أول كلنكار؛

1994/10/16: تاريخ الحصول على مادة الإسمنت لأول مرة؛

1995/03/12: تاريخ توزيع أول كمية من مادة الإسمنت.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها

تعتبر مؤسسة اسمنت تبسة من أهم المؤسسات الوطنية في الاقتصاد، حيث تم انشاء هذه المؤسسة من أجل تغطية الطلب المتزايد على هذه المادة في الصناعة، وهذا نظرا لتغير الظروف الاقتصادية وكبر حجم المشاريع وتوسعها.

أولا: أهمية المؤسسة

كما تبرز أهميتها أيضا في أن صناعة الاسمنت محليا تحد من تدفق العملة الصعبة التي ستخصص لتغطية الطلب على هذه المادة، حيث وصل الجزء المستورد منها سنة 1985 إلى 8.5 مليون طن، بينما كان الإنتاج الوطني 6 مليون طن بنسبة 45% وتبقى 55% منها مستوردة، أما سنة 1955 أعطى الإنتاج الوطني نسبة 90% وبقيت فقط 10%منها مستوردة ومنه نستنتج أن إنتاج مصنع الاسمنت الماء الأبيض أصبح قادرا على تغطية الطلب بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى أنه يساهم بشكل كبير على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

ثانيا: الأهداف

تتمثل أهداف المؤسسة كما جاء في الوثائق القانونية لها:« إن مؤسسة إسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج، نقل وتسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الإسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجه وسائر العمليات المالية والعقارية وغير العقارية، الخاصة والمرتبطة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بمادة الإسمنت».

إلى جانب ذلك هناك أهداف أخرى– ظاهرة وضمنية– نجملها فيما يلي:

– تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل؛

– تصحيح انحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي؛

– تغطية العجز–الجهوي خاصة – في مجال الإسمنت ومواد البناء؛

– إنتاج منتج يتصف بالمواصفات الدولية يسمح بالمنافسة.

ثالثا: إمكانيات المؤسسة

ونجملها في الآتي:

حيازة المؤسسة على ثلاثة مقالع: مقلع الحجر الكلسي ويحتوي على ما قيمته 90 مليون طن من مادة الكلس، المقلع الطيني ويحتوي كاحتياطي على 33200 طن من الطين، مقلع الرمل ويحتوي على 9 ملايين طن كاحتياطي.

وتعتبر هذه المقالع المصادر الأولية الأساسية لصناعة الإسمنت بالإضافة إلى:

- مادة الجبس وتستخرج من وحدة بئر العاتر؛
- الحديد الخام من وحدة منجم بوخضرة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

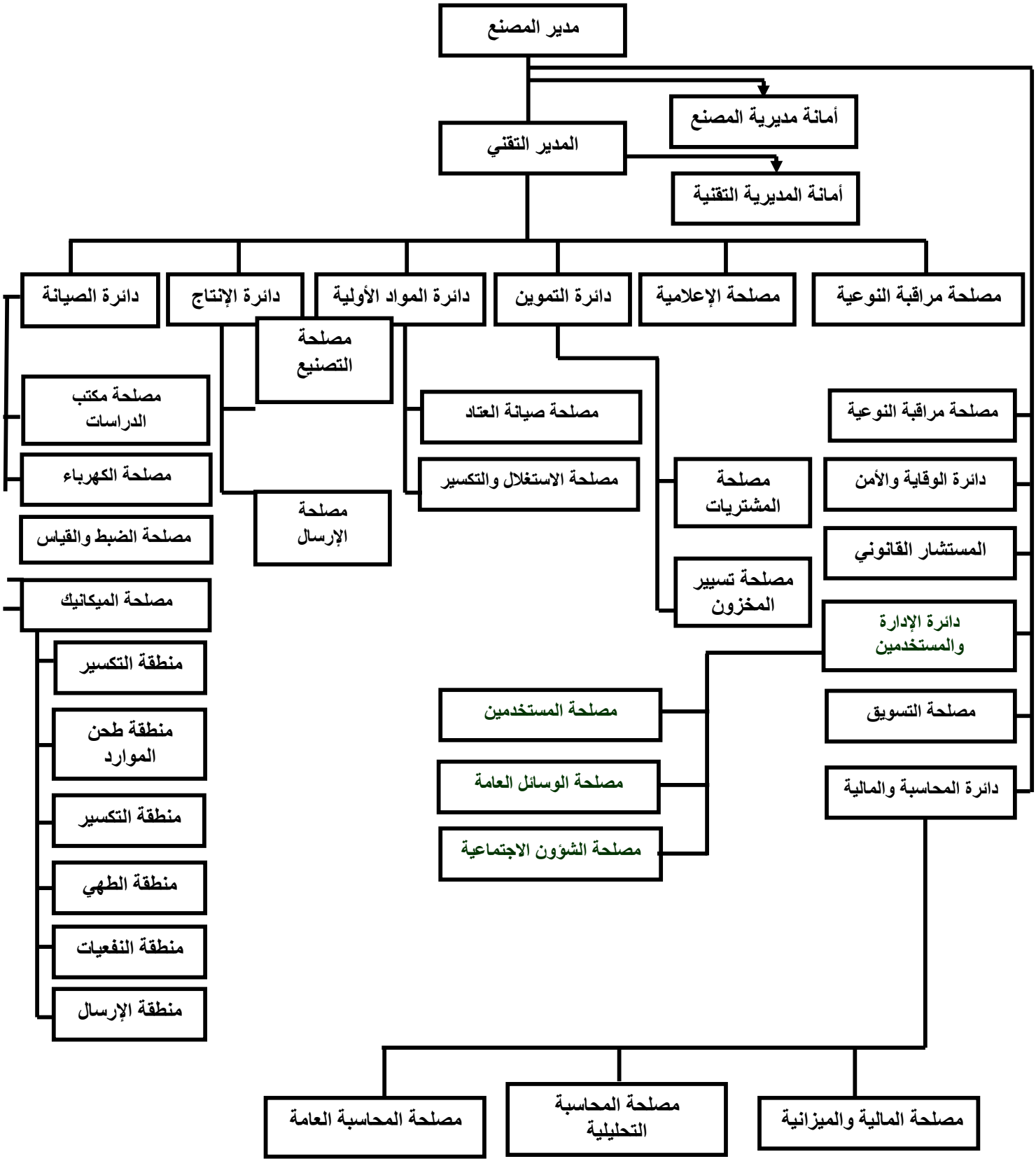

لمؤسسة اسمنت تبسة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية هيكلا تنظيميا يعمل على تقسيم الوظائف والمهام الموكلة لكل قسم من أقسامه، حيث أن الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة يحدد بدقة العلاقة الإدارية والوظيفية بين كل الأقسام والشكل الموالي يوضح ذلك.

– **مدير المصنع:** وهو رئيس مديرية المصنع حيث يشرف على مختلف الأقسام والمصالح في المصنع، من بين وظائف هذا القسم، تنظيم، تطوير، ومراقبة سير العمليات، وهي تابعة مباشرة للمدير العام.

– **المدير التقني:**يرئس هذا المسؤول مصلحة مراقبة الفرعية، مصلحة الإعلامية، دائرة التموين، دائرة المواد الأولية، دائرة الإنتاج، دائرة الصيانة.

حيث أن كل قسم من الأقسام المذكورة أعلاه تنقسم بدورها إلى مصالح توضح في الشكل السابق.

– **دائرة التموين:** تتفرع منها مصلحة المشتريات حيث تعنى بتوفير كل الاحتياجات الخاصة بدوائر الإنتاج والصيانة...الخ، بالإضافة إلى مصلحة تسيير المخزون، والتي تعنى بمراقبة مستويات المخزون وبرمجة مواعيد إعادة التموين.

– **دائرة المواد الأولية:** وتنقسم إلى مصلحة صيانة العتاد ومصلحة الاستغلال والتكسير، حيث تتولى هذه الدائرة صيانة التجهيزات التي تتولى عمليات التكسير والتوزيع والطهي.

– **دائرة الإنتاج:** وتنقسم بدورها إلى مصلحتي التصنيع والإرسال، حيث أن من بين مهامها إعداد وتحضير البرنامج الشهري للإنتاج والسهر على تنفيذه من قبل مختلف المصالح، والسهر على التجسيد الفعلي للمخطط السنوي للإنتاج ...الخ.

– **دائرة الصيانة:** وتتفرع إلى الكثير من المصالح كما هو موضح في الشكل السابق، مثل مصلحة مكتب الدراسات، مصلحة الكهرباء، مصلحة الضبط والقياس..الخ، وتعمل هذه المصالح فيما بينها لضمان صيانة العتاد وكل التجهيزات في المؤسسة.

دائرة الإدارة والمستخدمين: ولها 3 أقسام هي: مصلحة المستخدمين، مصلحة الوسائل العامة، مصلحة الشؤون الاجتماعية، وتعنى هذه الدائرة بتسيير الملفات الإدارية الخاصة بالعمال منذ التوظيف إلى ما بعد التقاعد، تحضير ودفع الرواتب والأجور الشهرية، وتسيير العطل السنوية الاستثنائية، استقبال طلبات التوظيف..الخ.

دائرة المحاسبة والمالية: وتنقسم إلى ثلاثة مصالح هي: مصلحة المالية والميزانية، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة المحاسبة العامة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو عدم ظهور قسم التدقيق الداخلي بشكل واضح في الهيكل التنظيمي للمؤسسة،و ذلك لأن مشروع إدراجه ضمن هذا الأخير لازال قرارا لم يصادق عليه بعد.

المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ومؤشرات التوازن المالي لمؤسسة اسمنت تبسة

بعدما ما تم التطرق لعملية التدقيق الداخلي كمهمة من الناحية النظرية، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى هذه المهمة من الناحية النظرية في مؤسسة اسمنت تبسة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي من منظور مؤسسة اسمنت–تبسة–

يعتمد المدقق الداخلي لأداء مهمته على التعريف المعتمد للتدقيق لدى المؤسسة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

هو نشاط مستقل وموضوعي واستشاري يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ويساعد التدقيق على تحقيق أهدافها باعتماد منهجية لتقييم وتحسين فعالية كل من مقارنة نظامية، مسار إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات.

ثانيا:أهداف التدقيق الداخلي

الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي بشكل عام يتلخص فيما يلي:

– استعراض منهجي للوضع، النظام والإجراءات من طرف مسؤول في مصلحة التدقيق وقسم مراقبة التسيير؛

– لا بد من ضمان صحة العناصر التي يجب مراقبتها والتحقق من مدى الامتثال للقواعد والإجراءات المعمول بها في نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمشروع؛

التسجيل الاحتياطي للموجودات الخاصة بالمؤسسة.

ثالثا: الأدوات المستخدمة في عملية التدقيق الداخلي

هناك عدة أدوات يتم استخدامها من طرف المدقق الداخلي عند تحديد مهامه والقسم المتوجه إليه، وذلك من أجل تسهيل عملية كشف الأخطاء والانحرافات:

–**الاستبيان:** وعادة ما يكون بالمقابلة مع العاملين في القسم الذي سيتوجه اليه المدقق الداخلي، ويكون في شكل أسئلة مفتوحة.

–**جمع الأدلة:**و يقصد بالأدلة كل المعطيات التي من شأنها أن تؤثر على حكم وتقرير المدقق الداخلي، ويشترط فيها أن تكون أدلة معبرة ومبررة للخطأ والسهو الذي المجود في العمل.

–**عرض الأدلة:**و هي الأدلة المتحصل عليها والتي يجب عرضها من قبل المدقق الداخلي.

رابعا: مراحل إعداد تقرير المدقق الداخلي

يمر التقرير النهائي لقسم التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت–تبسة–، بعدة مراحل تذكر فيما يلي:

– **وضع برنامج لعملية التدقيق:**لا بد على قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة وضع برنامج ينظم سيرورة المهمة خطوة بخطوة؛

–**جمع المعلومات:**يقوم المدقق بعملية جمع المعلومات والتي يكون مصدرها الوثائق والمعطيات المقدمة من القسم محل التدقيق؛

–**وضع بيان أو وثيقة المهمة وإرسالها إلى الجهة المعنية(نطاق التدقيق):** وذلك من أجل إبلاغ الجهة المعنية بعملية التدقيق عن موعد المهمة وعن العناصر محل التدقيق؛

–**الاجتماع الافتتاحي الرئيسي للمهمة:** يتم عقد هذا الاجتماع من أجل تحديد الخطوات وطرح المدقق الداخلي برنامج عمله خلال أدائه المهمة؛

–**استخدام أساليب مختلفة لتحليل عدة أدوات لتقييم المخاطر:**و ذلك من خلال الأدلة والقرائن المتحصل عليها؛

–**تقييم نوعية أدلة الإثبات:** إذا ما كانت فعلا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وما مدى مساعدتها للمدقق الداخلي أثناء أداء مهمته؛

–**الاجتماع النهائي الرئيسي:** حيث يقوم المدقق الداخلي بعرض ما تم تدقيقه والنتائج المتحصل عليها، والمشكلات التي اعترضته... الخ؛

–**كتابة التقرير وإعداده:** يتم إعداد التقرير بالاعتماد على خطوات وقواعد لإبداء رأيه الفني المحايد؛

–**متابعة خطط العمل:** بعد ما يعد المدقق الداخلي تقريره ويدرج فيه الاقتراحات والتوصيات يعمل متابعة إذا ما تم تصحيح الأخطاء والانحرافات.

خامسا: مداخلات المدقق الداخلي على مستوى مؤسسة اسمنت تبسة

من خلال التربص الذي قمنا به في مؤسسة اسمنت تبسة؛ عرض علينا المدقق الداخلي بعض الانحرافات التي اعترضته، وكيف تم طرها من طرفه وأخذها بعين الاعتبار من قبل الإدارة العليا أو المصالح المعنية.

تعرض المدقق الداخلي في إحدى مهماته إلى مشكلة أن العمال في المصنع وحسب رغبات بعض الزبائن يضيفون الماء إلى خليط الاسمنت الذي يستخدم غالبا في البناءات والمشاريع الكبيرة وهذا ما كان غير مقبول نهائيا في المؤسسة حيث أن هذه المشكلة تمس بجودة المنتوج وبالتالي المساس بسمعة المؤسسة، بالإضافة إلى زيادة تكاليف المياه التي تضخ في الخليط وهذا ما يؤثر على رقم الأعمال وبشكل غير مباشر على الأداء المالي للمؤسسة. مما جعل المدقق يقترح على الجهة المعنية منح فئة هؤلاء العمال فترة تدريبية لإعلامهم بمدى خطورة ما يقومون به، وبالفعل أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار ولم تتعرض المؤسسة لمثل هذه الانحرافات من جديد.

وفي مهمة أخرى تخص تدقيق ومراجعة الأوراق المالية وجد عدة أوراق موجود فيها موقع الختم والإمضاء من طرف المسؤول، لكن لاحظ أن هناك عينة من هذه الأوراق لم يكن عليها لا ختما ولا إمضاء، وعند استفساره كان تبرير الجهة المعنية أن الوقت غير كاف لإمضاء وختم كل هذه الكمية من الأوراق مما جعله يضع مجموعة من الاقتراحات من بينها إما حذف هذا الجزء من الورقة أو تخصيص وقت للإمضاء والختم.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المفصلة والمختصرة

تم إعداد الميزانية المفصلة والمختصرة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة للفترة (2014–2015)

الجدول رقم (01): عرض جانب الأصول لمؤسسة اسمنت تبسة لفترة (2014–2015)

	2014	2015	2016
الأصول الثابتة			
– تثبيتات معنوية	7744945.94	5640944.49	4308138.58
– تثبيتات عينة	1555.740.047.35	1.628.554.027.45	1.623.222.274.56
– تثبيتات جارية إنجازها	99562891.32	83.075.159.45	198.477.713.80
– تثبيتات مالية	545.556.001.66	9389.344.99	2.009.389.334.99
مج الأصول الثابتة	2.301.365.77155	1.880.633.204.79	3.934.615.323.65
الأصول المتداولة قيم الاستغلال			
مخزونات	1.432.931.845.70	1.419.507.366.59	1602.474.377.01
مج قيم الاستغلال	1432.931845.70	1419.507.366.59	1602.474.377.01
قيم قابلة للتحقق			
عملاء	49.170980.29	60374806.76	76.191.541.55
مدنيون آخرون	20.568.348.61	32.768264.88	124.301.089.35
ضرائب وما شابهها	11120083.23	25615252.76	77693241.25 61.666.666.66
مع قيم للتحقيق	80.859.412.13	118.758.324.40	339852.538.81
القيم الجاهزة للخزينة	1559385638.20	3.081.322.881.09	995.384.621.92
مع الأصول المتداولة	3.073.176.896.03	46.19.588.572.08	2937.711.537.74
مع الأصول	57.454.2667.58	6.500.221.776.87	6872.326.861.39

المصدر: القوائم المالية، ينظر الملحق (01)

– عرض جانب الخصوم للميزانية المالية مفصلة (2014–2016)

الجدول رقم (02): عرض جانب الخصوم لميزانية مؤسسة الإسمنت فترة (2014– 2016)

البيانات / السنوات	2014	2015	2016
الأصول الخاصة			
– أموال جماعية	2.700.000.000.00	2.700.000.000.00	2.700.000.000.00
– علاوات واحتياطات	1.738.313.438.87	1964.231.652.35	2.202.700.488.19
– ترحيل أموال من جديد	(12561.384.45-)	(-61.604.018.56)	(-160.251.876.15)
– نتيجة الدورة	118.915.536.45	273.122.098.45	656.465.919.89
مج أموال الخاصة	4.544.667.590.88	4.875.749.732.24	5.398.914.531.94
ديون طويلة الأجل			
– سندات وحدات مشتركة	96725.565.13	(-186.976.379.67)	(-42.711.048.13)
– ضرائب موجهة	5.098.333.33	–	11716.666.33
– توفير منتجات	324006.264.04	562.374.098.96	513.743.615.67
مج ديون طويلة الأجل	425.830.162.50	375.374.098.96	482749233.87
مج أموال دائمة	4.970.497.753.38	5.251.123.831.2	5.88.1663.755.81
ديون قصيرة الأجل			
– موردون وحسابات ملحقة	194.026.473.64	228.346.270.72	463.710.656.40
– ضرائب	35.955.274.66	56.706.776.55	28191.088.10
– ديون أخرى	173.825.148.48	964.044.898.40	–
– خزينة خصوم	238017.43		
مع ديون قصيرة الأجل	404.044.914.21	1.249.097.945.67	990.663.095.58
مج الخصوم	5.374.542.667.59	6.500.221.776.87	6.872.326.861.39

المصدر: القوائم المالية، ينظر الملحق(02)

ثالثا: الميزانية المالية مقتصرة لفترة (2014– 2016)

الجدول رقم (03): مقارنة بين ميزانيات المالية المختصرة (2014– 2016)

	%	2014	%	2015	%	2016
	الأصول		الأصول		الأصول	
الأصول الثابتة	42.80	2.301.365.771.55	28.90	1.880.633.204.79	39.85	3.934.615.323.65
الأصول المتداولة	57.20	3.073.176.896.03	71.10	4.619.588.572.08	60.15	2.937.711.537.74
مع الأصول	100	5.374.542.667.58	100	6500.221.776.87	100	6.872.326.861.39
		الخصوم		الخصوم		الخصوم
الأموال الدائمة	92.5	4.970.497.753.38	80	5.251123.831.2	85.5	5.881.663.755.81
ديون قصيرة الأجل	7.5	404.044.914.21	20	1.249.097.945.67	14.5	990.663.095.58
مع الخصوم	100	5.374.542.667.58	100	6500.221.776.87	100	6872362.861.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (1– 2)

رابعا: تطور الوضعية المالية

الجدول رقم (04): نسب تطور الوضعية المالية لفترة (2014– 2015)

	2014	2015	2016
نسبة نمو في الأصول السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%20.94	% 5.72
نسبة نمو في الخصوم السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%20.94	%5.72
نسبة نمو في الأصول الثابتة السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%(–18.28)	%109
نسبة نمو في الأصول المتداولة السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%50.30	%(–36.40)
نسبة نمو في أموال الدائنة السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%5.64	%12
نسبة نمو في ديون قصيرة الأجل السنةn–السنة1-n/السنة n-1	–	%209	%(–20.70)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

يتم الاعتماد على هذه الطريقة الحسابية من طرف المدقق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة، من أجل مقارنة التغيرات في النسب، لإعداد التوصيات والاقتراحات التي ترفع في التقرير النهائي للإدارة المعنية.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع الأصول عرف تذبذبا في قيمته، حيث أنه في سنة 2015 عرفت نسبة زيادة تقدر بـــ 20.94% مقارنة بسنة 2014،وهذا راجع إلى الزيادة التي عرفتها الأصول المتداولة التي زادت بنسبة 50%، والسبب في ذلك خزينة الأصول التي ارتفعت بشكل كبير، أما في سنة 2016 فانخفضت قيمتها بـــنسبة 5.72 %،و بالرغم من الزيادة في الأصول الثابتة إلا أن الخزينة انخفضت.

مجموع الخصوم عرف تذبذبا في قيمته تماشيا مجموع الأصول، حيث سنة 2015 كان سبب الزيادة بسبب اللجوء إلى الاستدانة وبنسبة قدرت بـــ: 209 %، أما في سنة 2016 زادت في قيمتها وهذا راجع إلى زيادة أموالها الخاصة وديونها طويلة الأجل.

عرفت نسبة تطور الأصول تذبذبا خلال الفترة المدروسة، حيث عرفت في سنة 2015 انخفاضا في قيمتها بنسبة 18.28% بمقارنة بسنة 2014 ويعود ذلك إلى انخفاض في قيم التثبيتات المعنوية، والجارية انجازها، أما في سنة 2016 ارتفعت النسبة بـــ 109% وذلك راجع للتثبيتات المالية التي زادت بنسبة كبيرة خلال سنة 2016 مقارنة بـــسنة 2015.

في سنة 2015 قدرت نسبة زيادة في الأصول المتداولة بـــ50% بسبب الزيادة الكبيرة في قيمة القيم الجاهزة (الخزينة)، لكنها في سنة 2016 انخفضت، والسبب في ذلك هو انخفاض أصول الخزينة بنسبة 36.40¨%، ذلك بسبب انخفاض أصولها التي انخفضت قيمتها، وهذا راجع إلى توظيف الأموال في الاستغلال(الاستثمار).

عرفت الأموال الدائمة زيادة من سنة إلى أخرى، حيث في سنة 2015 عرفت زيادة بـــنسبة 5.64 %،وذلك راجع إلى زيادة أموالها الخاصة أي نتيجة الدورة التي ارتفعت بشكل كبير، برغم هذا إلا أن الديون القصيرة الأجل انخفضت بنسبة 20%، أما في سنة 2016 ارتفعت بنسبة 12% راجع ذلك الى زيادة كل من الأموال الخاصة، والديون الطويلة الأجل.

وفي سنة 2015 لجأت المؤسسة للاستدانة بديون قصيرة الأجل حيث نلاحظ أن نسبة الاستدانة كانت كبيرة وقدرت بـــ 209%، أما في سنة عرفت انخفاضا قدر بـــ 20% مما جعل المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

في التحليل المالي يتم الاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي، وهي رأس المال العامل واحتياجاته ورصيد الخزينة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة– الأصول الثابتة.

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقق)–ديون قصيرة الأجل(ماعدا الخزينة).

الخزينة الصافية=خزينة الأصول–خزينة الخصوم.

الجدول رقم (05): حسابات مؤشرات التوازن المالي (الوحدة:دج)

	2014	2015	2016
رأس المال العامل FR	2.669.131.981.83	3.370.490.626	1.947.048.432.16
احتياجات رأس مال العامل BFR	1.1109.984.361.05	289.167.745.32	951663810.24
نسبة تغير احتياجات رأس المال العامل	–	%73.94	%65
الخزينة الخاصة	1.559.147.620.78	3.081.322.881.09	995.384.621.92

المصدر: إعداد الطلبة باعتماد على جدول رقم (1–2)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

رأس مال العامل FR: عرف خلال الفترة المدروسة (2014–2016) قيما موجبة، وهو ما يعبر ويؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، مما يفسر قدرتها على تغطية الأصول ثابتة لها انطلاقا من أموالها الدائمة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون القصيرة الأجل في حالة عدم تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاق ديون قصيرة أجل.

احتياجات رأس مال العامل: سجلت بقيم موجبة خلال الفترة المدروسة، إلا أن هناك اختلافا بين نسب تغيرها من سنة لأخرى، ومنه تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الذي عرفته خلال سنة والذي قدر 2015 بنسبة 73.94 %راجع لتزايد الموارد الدوريةّ، بينما عرف في سنة 2016 زيادة بنسبة 65 %بسبب زيادة الاحتياجات الدورية.

وعليه يمكن القول أن هذه القيم جاءت موجبة وذلك بسبب تفوق احتياجات المؤسسة على مواردها الدورية، وهذا ما يدل على أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

كان رصيد الخزينة إيجابيا خلال كامل الفترة مما يعنى أن رأس المال يمول كليا دورة الاستغلال، وبالتالي هناك فائض في السيولة حيث نستنتج أن المؤسسة في حالة جيدة مع ضرورة تسيير أحسن للخزينة، أي عدم تجميد السيولة وموازنتها مع الربحية، فعليها أن توظف خزينتها وتحصل على توابع مالية تزيد من مردوديتها أو تعالج بعض التزامات أو تعظم قيم استغلالها.

المطلب الرابع: التحليل بواسطة النسب المالية

أولا: نسب تمويل المديونية، نسب الاستقلالية المالية

تتمثل هذه النسب المالية في صورة التوازن المالي للوضعية المالية لمؤسسة اسمنت تبسة، والتي تهدف للحكم عن ترتيب هيكلها التمويلي والموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): نسبة التمويل المديونية والاستقلالية للفترة(2014–2016)

البيانات	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	2.15	2.79	1.49
نسبة التمويل الخاص	أموال الملكية / الأصول الثابتة	1.97	2.60	1.37
نسبة العامة للاستقلالية المالية	أموال الملكية / مجموع الخصوم	0.84	0.75	0.78
نسبة الخاصة للاستقلالية المالية	رأس مال / مع الديون	3.25	1.66	1.83
نسبة قابلة للسداد	مج ديون / مج الأصول	0.15	0.19	0.21
نسبة مديونية	مج الديون / أموال الملكية	0.18	0.33	0.27

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (1–2–3).

من الجدول السابق يمكن القول أن:

نسبة التمويل الدائم:على كامل الفترة كان أكبر من 1، وهذا ما يدل على وجود هامش ما أن يسمح للمؤسسة بتغطية كامل أصولها الثابتة، وكذلك جزء معتبر من أصولها المتداولة عن الأموال الدائمة.

نسبة التمويل الخاص: جاءت هذه النسبة في المؤسسة فوق 1 على كامل فترة الدراسة، وهذا ما يعني نظريا اللجوء إلى أموال الاستدانة من أجل تمويل أصولها الثابتة، ويمكنها أن تستخدم الفائض في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

نسبة الاستقلالية المالية:نجد أن نسبتها تتراوح بين 75% إلى 84% وهي أكبر من النسبة الواجب تحقيقها 50% مما يؤكد أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة بشكل كبير.

نسبة الخاصة الاستقلالية المالية:من خلال الحسابات نجد أن نسبة القيم، عادية وهذا راجع إلى قدرة المؤسسة على تحمل الاستدانة الغير مستقلة والتي يمكن أن تلجأ إليها وقت الحاجة وما يفسر أيضا في نقص الاستثمارات.

النسبة القابلة للسداد:هذه النسبة يجب أن لا تكون أكثر من 50،% لكن بعد الحساب توضح أنها لا تفوق 20% كمتوسط لها، يعني أن الديون طويلة الأجل وبنشاطها تولد موارد كافية لتسديد السريع، أي المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد معبرة، وهذا ما يزيل مخاوف المقرضين من وقوع المؤسسة في حالة التوقف عن الدفع.

ثانيا: نسبة السيولة

من أجل توضيح أكثر لصورة الوضعية المالية دراسة نسب سيولة خلال فترة المدروسة، والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): نسبة لسيولة لــ:

البيانات	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة التداول	الأصول المتداولة / د. ق. أ	7.60	3.70	2.96
نسبةالسيولة السريعة	أصول متداولة – مخزونات / د. ق. أ	4.05	2.56	1.34
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة / د. ق. أ	3.85	2.46	1.004

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (1–2)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

نسبة التداولمرتفعة نوعا ما خلال سنة (2015– 2016)، وفي سنة 2014 كانت النسب مرتفعة بشكل كبير أي بمعدل 4.30 بمعنى أن الأصول المتداولة تفوق بـــ: 04 مرات الديون قصيرة الأجل، ما يمكن استخلاصهمن هذا التحليل أن نسبة التمويل الدائم جاءت بأصول متداولة لتمول عن طريق الأموال الدائمة.

نأخذ قيم قابلة للتحقق وقيم جاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل،حيث في هذه المؤسسة تم الحصول على نسبة متوسطة للسيولة بمعدل 0 وما يلاحظ أنها مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية للسيولة السريعة وهي 01.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق أن دور المدقق الداخلي توسع نطاق عمله ومسؤولياته من خلال قياس وتقييم فعالية الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص، لكن توضح أن تأثيره لا يكون بشكل مباشر وإنما يمس بعض الجوانب التي تمس بصفة مباشرة الأداء المالي.

خلاصة

تم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي، من خلال جمع المعلومات والبيانات والمعطيات، وتبويبها وترتيبها وفقا لمتطلبات الدراسة بمساعدة مسؤول التدقيق في قسم التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة، وقد تم التوصل من خلال التحليل والمناقشة إلى مجموعة من النتائج المهمة فيما يخص علاقة التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث تبين في النهاية أن هناك علاقة بالتأكيد بين هذين المتغيرين لكنها علاقة تأثير وتأثر غير مباشرة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية هي الاستمرارية والبقاء، خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها ضمن محيطها، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود وظيفة جوهرية جديدة داخل الهيكل التنظيمي، المتمثلة في وظيفة التدقيق الداخلي والذي يعتبر بمثابة مراقبة ذاتية تضمن حماية ممتلكاتها من خلال اكتشاف الأخطاء أو الإهمال أو حتى الغش والتلاعب.

حيث أن نجاعة المؤسسة الاقتصادية تكمن في نجاح أنظمة تقييم آدئها بشكل عام وآدائها المالي بشكل خاص، باعتباره المرآة العاكسة لتقيم الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المخطط له في المؤسسة و بالتالي اتخاذ قرارات لسليمة أو تصحيح قرارات متخذة مسبقا كما جاء في الفصل الأخير من الدراسة.

إن العلاقة علاقة تأثير وتأثر بشكل غير مباشر حيث توصلنا إلى التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال العمل على تصحيح القرارات المتخذة سابقا والتي من المحتمل أن تكون خاطئة واتخاذ القرارات السليمة الجديدة.

- اختبارالفرضيات

- الفرضية الأولى صحيحة وذلك كون التدقيق الداخلي فعلا وظيفة ضرورية داخل المؤسسة الاقتصادية، لأنه يسعى إلى الحفاظ وحماية الممتلكات من التلاعب والأخطاء، بالإضافة إلى تأثيره إيجابا على سيرورة أعمال المؤسسة، في حال ما إذا كان يؤدي بطرق سليمة حسب المعايير المفروضة، من خلال اكتشاف الانحرافات وتصحيحها؛

- الفرضية الثانية صحيحة حيث أن الأداء المالي يعتبر انعكاسا للوظيفة المالية التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من التركيز على انجاز أهدافها المسطرة؛

- الفرضية الثالثة مثبتة، وذلك لأن للتدقيق الداخلي دورا هاما في تحسين الأداء المالي، من خلال اتخاذ الفرارات السليمة؛

- الفرضية الرابعة صحيحة، حيث يحسن التدقيق الداخلي من الأداء المالي في مؤسسة اسمنت تبسة بطريقة غير مباشرة.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة الاقتصادية؛

- يعتبر التدقيق الداخلي ركيزة ورقابة أولية تسبق التدقيق الخارجي؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- يجب أن يكون المدقق الداخلي فطنا وذو نظرة مستقبلية ؛
- التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة يمس كل جوانب العمل في المؤسسة و ليس المالية فقط.

يعمل المدقق الداخلي على التحقق والتدقيق في مدى تنفيذ الأداء فعليا مقارنة بالأداء المخطط مسبقا.

- ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في مؤسسة اسمنت تبسة، توصلنا إلى ضرورة وجود قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة، مستقل بذاته يعمل على كشف الانحرافات والأخطاء وأخذ التوصيات والاقتراحات التي أدرجها المدقق الداخلي في تقريره بعين الاعتبار من قبل الإدارة العليا من أجل مساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة.

- الاقتراحات والتوصيات

إشراك المدقق الداخلي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، نظرا للدور المهم الذي يلعبه في تشخيص الوضعية المالية المؤسسة، الإنتاجية و حتى الإدارية؛

ضرورة توفير الموارد البشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة.

- أفاق بحثية

- دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء؛
- دور التدقيق الداخلي في ضبط جودة الأداء؛
- مدى مساهمة التدقيق الداخلي الفعال والناجح في تسهيل مهمة المدقق الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2012.

2- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث،دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2009.

3- أحمد نقاز، مقدم عبيرات: المراجعة الداخلية كأداة فعالة في انخاذ القرار، مجلة الأكاديمية العربية، الدنمارك، العدد 2، 2007.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني، القانون 88-01، الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988م.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد العشرون، القانون 91-01، الصادر بتاريخ: 27 أفريل 1991م.

6- أيمن الشنطي وآخرون:مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون،طبعة أولى، عمان، 2010.

7- إيهاب نظمي، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى ، عمان، 2012.

8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، عمان ، 2010.

9- رأفت سلامة محمود، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،طبعة أولى، عمان، 2011.

10- زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات ، دار البداية ناشرون وموزعون، طبعة أولى، عمان، 2010.

11- سامي محمد الوقاد، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان، 2010.

12- عبد الفتاح محمد حصن، فتحي رزق السوافيري: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

13- غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصرة، دار النشر والتوزيع،طبعة أولى، عمان، 2006.

14- مؤيد راضي خنفر، غسال فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

15- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

16- محمد على إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان، 2013.

17- محمد فلاق، ورقة بحثية حول التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الإيزو 9001، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

18- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الاسهم، دار الحامد للنشر و التوزيع،اطبعة أولى،2010،عمان.

19- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل لصناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

20- هاني خلف الطراونة: نظريات الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012.

21- وصفي عبد الكريم الكساسبة: تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان،2011.

2- المذكرات والأطروحات الجامعية

1- بن خروب جليلة، دو ر المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ودراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات kanaghaz (2005-2008)،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.

2- سعاد شدرى معمر: دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

3- سعودي مبروك رياض: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

4- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002.

5- قسيمة إكرام: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة أوماس بسكرة-مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،منشورة، تخصص فحص محاسبي، جامعة خيضر بسكرة 2015/ 2016.

6- كمال محمد سعيد النونو: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،منشورة، محاسبة و تمويل،الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

7- لطفي شعباني: المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة،تخصص إدارة أعمال، جامعةالجزائر، 2003-2004م.

8- منير عوادي: دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال (2010-2013)،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية والبورصات، بسكرة، 2015.

ثالثا: المجلات والجرائد

1- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان،القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25)، السنة الثامنة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، ص 235.

2- أحمد حلمي جمعة، إدراك الإدارة لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي و تأثيره على دور المدقق الداخلي، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي السنوي الثالث، جامعة الزيتونة، الأردن، 29/27 أفريل 2004.

3- شريف غياط، مهري عبد المالك: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية –دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)، (2011-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 24(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر.

رابعا الملتقيات

- دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي منظور المحاكاة المالية، ملتقى المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Mokhtar Belaiboud, Pratique de l'audit,Beril éditions, Alger, 2011

2- Pierre schick, .Jacques . V,olivier.B.P, Audit interne et référentiels de risques, Dunod, Paris, 2010.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- https://sqarra.wordpress.com/inaudit

قائمة الملاحق

الملخص

إن التدقيق الداخلي يعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالثقة والمصداقية ومن هنا يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لضمان نموها واستمرارها، وذلك بتطبيق مبادئ ومعايير التدقيق الداخلي لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية لاكتشاف الانحرافات والثغرات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية وتقديم الاقتراحات لمعالجتها، و ذلك من اجل تحسين الأداء المالي عن طريق مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي كحماية الأصول وأموال المؤسسة و اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

حيث جاء في الفصل التطبيقي من الدراسة ليسلط الضوء على مدى إسهام التدقيق الداخلي علي الأداء المالي لمؤسسة اسمنت تبسة،حيث تبين بعد الدراسة أن هذا الإسهام موجود لكن بشكل غير مباشر

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي، مؤشرات قياس الأداء المالي.

Summary

The internal audit is one of the basic functions of the institution on which the senior management and the various departments rely as a source of information and data that is characterized by trust and credibility. Hence, it is possible to say that the study aims to highlight the role of internal auditing in improving the financial performance of the economic institution to ensure growth and continuity, To evaluate the financial performance based on the financial indicators to detect deviations and gaps in the economic institution and make proposals to address them in order to improve the financial performance through the contribution of internal audit in achieving The objectives of financial performance, such as protecting the assets and funds of the institution and making appropriate financial decisions. Where the study chapter of the study to highlight the extent of the contribution of internal audit on the financial performance of the Foundation Tebessa Cement, where it was found after the study that this contribution exists but indirectly.

key words: *Internal Audit, Financial Performance, Financial Performance Indicators.*